

الجزائر

الجزائر جمهورية تقوم على نظام تعدد الأحزاب، ويبلغ عدد سكانها 33 مليون نسمة، ويعظمها رئيس الدولة (الرئيس)، الذي ينتخب بتصويت شعبي لفترة رئاسة مدتها خمس سنوات. وبخول الدستور للرئيس سلطة تعين أو إقصاء أعضاء الحكومة وكذلك رئيس الوزراء الذي يرأس الحكومة. ويقوم الرئيس أيضاً بدور القائد الأعلى للقوات المسلحة. وكان الرئيس بوتفليقة قد أعيد انتخابه عام 2004 من بين خمسة مرشحين آخرين في انتخابات سادها الشفافية عموماً، ووقف فيها الجيش موقف الحياد. وبينما سيطرت السلطات المدنية عموماً وبشكل فعال على قوى الأمن، كان هناك بعض الحالات التي تصرفت فيها قوى الأمن بمنأى عن سلطة الحكومة.

استمرت الحكومة في إخفاقها في تحديد مصير آلاف الأشخاص الذين اختفوا في الاعتقالات التي حدثت في التسعينات. كما ظهرت مشاكل هامة أخرى في مجال حقوق الإنسان تشمل تقارير عن إساءة المعاملة والتعذيب، وحصانة المسؤولين الرسميين من المسائلة، والإعتقال التعسفي وفترات الاحتجاز المطولة التي تسبق المحاكمة، واستقلالية محدودة للقضاء، وعدم وجود الحق في محكمة علنية عادلة، تقييد الحريات المدنية بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والتجمع وتأسيس الجمعيات، والقيود الأمنية على حرية الحركة، والقيود على الحريات الدينية بما في ذلك القيود المتزايدة على غير المسلمين، والفساد وعدم وجود الشفافية في المعاملات الحكومية، والتمييز ضد النساء، وتقييد حقوق العمال.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 - احترام كرامة الإنسان بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ- حرمانه من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أي تقارير عن قيام الحكومة أو عملائها بأعمال قتل تعسفية أو غير قانونية.

خلال العام، وبناء على ما أوردته وزارة الداخلية والبيانات الصحفية، انخفض العدد الكلي للوفيات بين صنوف الإرهابيين والمدنيين وقوات الأمن إلى 323 (بالمقارنة مع 488 في 2005، 429 في 2004، و 1162 في 2003). ومن بين هؤلاء قالت الحكومة أن الإرهابيين قتلوا 54 مدنياً، (مقابل 76 في 2005)، و90 فرداً من عناصر الأمن (177 في 2005)، وقتلت قوات الأمن ما يقدر بـ 179 شخصاً يشتبه بأنهم إرهابيون (235 في 2005).

استهدف الإرهابيون المدنيين وقوات الأمن والبني التحتية. وقد أشارت التقارير الصحفية إلى أن حوالي 135 مدنياً و 174 عضو من قوات الأمن قتلوا في هجمات إرهابية، تم تحويل مسؤولية معظمها إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC).

كان من بعض أسباب عمليات القتل الأخذ بالثار، وعمليات قطع الطريق، والنزاع على ملكية الأرض – وليس الإرهاب. وفي شباط/فبراير، قال علي تونسي، وهو رئيس الشرطة الوطنية، أن الإرهاب في البلاد قد تم القضاء عليه بشكل كامل تقريباً وأن بعض العنف كان نتيجة للجريمة المنظمة، وليس الإرهاب. ظهر معظم العنف في الجبال والمناطق الريفية. وللمرة الأولى لأكثر من سنتين، وقعت

همات إرهابية في العاصمة. وفي تشرين أول/أكتوبر، انفجرت "أداة متفجرة مرتحلة" (قبلة على جانب الطريق)، خارج ثكنة عسكرية في ضاحية الحراش في العاصمة الجزائرية وأوقعت ستة جرحى. وفي 30 تشرين أول/أكتوبر أودى انفجار قنبلتين بحياة شخصين في منطقة تبعد حوالي 20 كيلومتراً (12.4 ميلاً) من قلب العاصمة. وفي 10 كانون أول/ديسمبر، جرت مهاجمة حافلة نقل صغيرة تُقل 20 عاملاً أجنبياً من شركة "وسترن" لخدمات النفط، في ضاحية من ضواحي العاصمة بالقرب من منازل مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وفندق كبير. أودى الهجوم بحياة اثنين من راكبي الحافلة.

وفي مؤتمر صحفي في آذار/مارس، صرّح رئيس الوزراء السابق أويحيى بشكل رسمي أن العدد الكلي للقتلى في مجرزة رمما عام 1998 التي ارتكبها إرهابيون في ولاية غليزان كان 1000 وليس 150 كما ذكرت الحكومة في السابق.

بــ الاختفاء

في حزيران/يونيو وبناءً على ما أوردته منظمات غير حكومية محلية ودولية، احتفى ثلاثة أشخاص، لكنهم ظهروا من جديد في المحكمة في 9 تشرين أول/أكتوبر ووجهت إليهم تهم بالانتماء إلى مجموعة إرهابية (أنظر إلى القسم 1. ج). لم يُعرف متى بدأ احتجاز هؤلاء الأشخاص قبل المحاكمة. وفي تشرين ثاني/نوفمبر، وبناءً على ما أوردته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، احتفى شخص واحد وبقي مفقوداً بحلول نهاية العام.

يشترط القانون توفر شاهدي عيان على الأقل كي تنظر المحاكم في تهم تتعلق باختفاء الأشخاص. بقيت غالبية الآلاف من حالات الاختفاء في أواسط التسعينات، والتي يعزى الكثير منها لقوات الأمن، من دون حل. لم تحاكم الحكومة أي عنصر من عناصر الأمن، ولا يوجد أي دليل على أن الحكومة قد حققت في 5,200 قضية تم الإقرار بأنها من فعل قوات الأمن. وبناءً على بعض المنظمات المحلية غير الحكومية، رفضت الحكومة أن تتحقق في القضايا للتتجنب إمكانية توجيه تهم جنائية ضد قوات الأمن أو مسؤولين حكوميين آخرين. وبالتالي فقد رفضت المحاكم النظر في قضايا كان فيها فرد واحد من أفراد العائلة هو شاهد العيان الوحيد للاختطاف، الذي تعرّف على رجال شرطة معينين بصفتهم الخاطفين.

أشارت التقارير الصحفية إلى أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال اختطفت حوالي 55 مدنياً خلال العام.

استمر الجدل حول العدد الكلي لحالات الاختفاء في التسعينات. وخلال العام، قدرت الحكومة أن هناك 6546 شخصاً كانوا مفقودين أو احتفوا نتيجة إجراءات الحكومة بين عامي 1992 ونهاية سنة 1999، وأن هناك 10000 شخص آخر مفقودين أو مخفين من اختطافات أو جرائم قتلقام بها إرهابيون. قالت المنظمات الحكومية المحلية أن قوات الأمن لعبت دوراً في حالات الاختفاء لحوالي 8000 شخص.

في أيلول/سبتمبر 2005، وافق الناخبون في استفتاء شعبي على ميثاق "السلام والمصالحة الوطنية" الذي قدمه الرئيس بوتفليقة، والذي أنهى آلية العمل التي كان قد تم استخدامها في العام 2003 لتحديد مصير المختفين. وبناءً على النتائج الرسمية، شارك 80 بالمائة من الناخبين المسجلين في الاستفتاء،

ووافق 97 بالمائة منهم على الميثاق. وقد دخل الميثاق حيز التنفيذ في 8 آذار/مارس، مانحاً عفواً لوحدات من الجيش الوطني الشعبي، وقوات الأمن، والأشخاص الذين ساعدوا في القتال ضد المتطرفين، بالإضافة إلى أشخاص مهديين كانت لهم أنشطة إرهابية. وكشرط للحصول على العفو، كان يجب على الأشخاص المنخرطين في أنشطة إرهابية أن يتوقفوا عن أنشطتهم المسلحة ويسلموا أنفسهم وأسلحتهم للسلطات. أما الأشخاص الذين شاركوا في أعمال قتل جماعي أو اعتصاب أو هجمات تغيير بالقابل في أماكن عامة فلم يكونوا مؤهلين للعفو. انتقدت المنظمات غير الحكومية العفو بأنه غطاء لقوى الأمن. وقد تم أيضاً منح العفو لكثير من الإرهابيين القابعين في السجن.

عانت عائلات المفقودين من تعقيدات وتأخير في الحصول على التعويضات من الحكومة. وبحلول نهاية العام، لم يُعرف كم من العائلات تقدم بطلبات للحصول على تعويضات أو حصل عليها فعلاً.

وقد شكت المنظمات غير الحكومية المحلية من أن العفو الشامل الذي منحه الميثاق لقوى الأمن لم يُحمل المسؤولية بالشكل الكافي لعناصر الدولة لأعمال العنف التي ربما كانوا قد ارتكبواها. وانتقد بعض المنظمات المحلية غير الحكومية الميثاق لأنه قد يمكن الإرهابيين من الفرار من العدالة لجرائم ارتكبواها ضد مدنيين.

ج- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون ممارسات مثل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة؛ ومع ذلك، وطبقاً لتقارير صدرت عن منظمة "الجيриيا ووتش" في آذار/مارس ومنظمة العفو الدولية في نيسان/أبريل، استخدم مسؤولون حكوميون هذه الممارسات. وبناءً على ما أوردته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، كانت قوات الأمن غالباً ما كانت تستخدم التعذيب، بما في ذلك التعذيب بهدف انتزاع الاعترافات.

يعتبر قانون العقوبات التعذيب جريمة، ويمكن أن يواجه عناصر الحكومة أحکاماً بالسجن تصل إلى ثلاثة سنوات نتيجة قيامهم بمثل هذه الأفعال. ولكن الحصانة ضد المساءلة بقيت تمثل مشكلة (أنظر إلى القسم 1 . د.).

وطبقاً للمحامين العاملين في مجال حقوق الإنسان، استمر التعذيب في السجون العسكرية، وبوتيرة أكبر ضد الذين تم اعتقالهم لـ "أسباب أمنية". ولكنهم رأوا أيضاً أن و蒂رة وحدة التعذيب قد تناقصت خلال العام، وأرجعوا ذلك جزئياً لحصول قوات الأمن على تدريبات أفضل ووسائل استخبارية بديلة للحصول على المعلومات. وفي تموز/يوليو نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن التعذيب الذي تقوم به الشرطة العسكرية السرية، وخُلِّصت إلى أن قوات الأمن ما زالت تستفيد من الحصانة ضد المساءلة. وفي أيار/مايو 2005، أوردت منظمة العفو الدولية في تقاريرها أن أسلوب "شيفون" والمتمثل في حشو قطعة قماش في فم الشخص المراد تعذيبه وفي الوقت ذاته الدفع قسراً بوسائل ملوثة إلى معدته إلى أن يتقيأ، كان هذا هو الأسلوب المفضل للتعذيب لأنه لم يترك أي آثار جسدية للاعتداء.

في نيسان/أبريل احتجزت الشرطة مراد محمد، وهو صحفي في جريدة الأخبار اليومية، ودفعته بخشونة، وحسب ما أوردته الصحيفة، قامت الشرطة أيضاً بتعریضه "لضغط نفسي ثقيل الوطأة"

لعدة ساعات لأنه نشر وثيقة تتعلق بالجماعة السلفية للدعوة والقتال، وهو عمل يعتبر تهديداً للأمن القومي. وفي تموز/يوليو جرت محاكمته لنشر معلومات عن الأمن الوطني، وبعدها تمت تبرئته. (أنظر إلى القسم 2. أ.).

وفي 2004، تم سجن سبعة من عناصر قوات الدرك في سجن عسكري في البليدة بانتظار محاكمتهم على تهم بالتعذيب وإساءة المعاملة. ومع نهاية العام، لم تتوفر معلومات عن وضعهم.

ظروف السجن ومرافق الاعتقال

بناءً على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، كانت ظروف السجون صعبة ولكنها في تحسن. سمحت الحكومة للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وجمعية الهلال الأحمر بزيارة السجون العادلة غير العسكرية. وقد رفضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نشر ما خلصت إليه. إلا أن الحكومة رفضت السماح لمراقبي حقوق الإنسان المستقلين بزيارة السجون ومرافق الاعتقال العسكرية أو ذات الحراسة الأمنية المشددة.

كان هناك حوالي 51000 في 127 سجناً. وكان الازدحام في بعض السجون مشكلة. كما كانت جودة الرعاية الصحية غير متساوية، بناءً على ما أفاد به المراقبين الدوليين، وتختلف باختلاف السجن. وفي 2005 كان هناك إضراب عن الطعام في العديد من السجون احتجاجاً على الظروف السيئة في السجن وطول فترة الاعتقال التي تسبق المحاكمة، ولكن التقارير عن مثل هذه الإضرابات انخفضت بحدّة خلال العام. وبناءً على تقارير صحفية، أمر وزير العدل بإجراء تحقيق في أوضاع السجون نتيجة لشكاوى السجناء. وأيضاً بناءً على تقارير صحفية، قامت الحكومة بفصل حراس سجون من الخدمة في سجينين وأعادت توزيع المناصب الإدارية في 18 سجن.

د. الاعتقال أو الاحتياز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال والاحتجاز التعسفي. وكما هو الحال في سنوات سابقة، قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على المواطنين واعتقالهم واحتجازهم بشكل تعسفي. ولكن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ورابطة حقوق الإنسان الجزائرية أوردت في تقاريرها أن هذه الممارسات تحدث بشكل أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة. وفي عام 2005، صرّح رئيس المفوضية الاستشارية الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان (CNCPPDH) بوجود إفراط في استخدام الاحتجاز الذي يسبق المحاكمة، بالرغم من أن المادة 123 من قانون الإجراءات الجزائية تصنف هذا الإجراء بصفته إجراء غير اعتيادي.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تخضع المديرية العامة للأمن القومي (DGSN)، أو قوة الأمن القومي، لسلطة وزارة الداخلية ولديها سلطة قضائية على المستوى القومي. تخضع قوات الدرك لسلطة وزارة الدفاع، وتمثل وظائف مشابهة لوظائف الشرطة خارج المناطق الحضرية. كانت الشرطة عموماً فعالة في الحفاظ على النظام في كافة أرجاء البلاد. وتوجد مستويات منخفضة من الفساد، وخاصة في شرطة الجمارك.

بقيت الحصانة ضد المسائلة تمثل مشكلة. لم توفر الحكومة معلومات دقيقة للجمهور حول عدد مخالفات أو عقوبات أفراد الشرطة أو الجيش أو قوات الأمن الأخرى. وبناءً على ما أورده المحامون في مجال حقوق الإنسان، والمسؤولون في الشرطة، والمنظمات المحلية غير الحكومية، نشأ أكبر عدد من الإساءات من عدم إتباع الشرطة الإرشادات الموضوعة الخاصة بالاعتقال. في كانون ثاني/يناير 2005، تم إعطاء قوات الأمن نسخة من قانون السلوك الواجب اتباعه والذي حدد العقوبات المفروضة للإساءة.

في آذار/مارس صرّح مدير المديرية العامة للأمن القومي بأنه وكنتيجة للإجراءات الداخلية الصارمة التي تتخذها الشرطة الوطنية ضد الأعمال المحظورة، تم اعتقال عدة مسؤولين رسميين من المديرية العامة للأمن الوطني بتهم الاختلاس، واستخدام المال العام لتحقيق مكاسب شخصية، والمحاباة. وفي نيسان/أبريل، قامت الشرطة القضائية، وهي الهيئة الأساسية للمديرية العامة للأمن القومي، باتخاذ إجراء قضائي ضد عشرة أفراد من الشرطة. لم يتم الإعلان عن نتيجة هذا الإجراء مع نهاية العام.

في آذار/مارس، أعلنت قوات الدرك بشكل رسمي أن 4,200 عنصر من عناصر الدرك فصلوا من الخدمة بين عامي 2000 و 2005 بسبب نقص انصباطهم وإساءة استخدام السلطة.

الاحتجاز والاعتقال

تحتاج الشرطة إلى الحصول على أمر مثول أمام المحكمة من مكتب المدعي العام لإخبار المشتبه به للظهور في مركز الشرطة من أجل الاستجواب الأولي. أوامر المثول أمام المحكمة يتم استخدامها أيضاً من أجل إعلام المشتبه به وأو الضحية بحضور المحاكمة أو فرض هذه الإجراءات عليهم.

تصدر الحكومة أوامر الاعتقال في ثلاثة أحوال: لإنضار شخص من محل عمله أو إقامته إلى المحكمة، لتنفيذ طلب صدق عليه المدعي العام باحتجاز أحد الأشخاص على ذمة محاكمة قائمة، أو لاعتقال مشتبه فيه قد يفر من العقاب. ويمكن للشرطة أن تقوم باعتقالات دون استدعاءات إذا شهدت ارتكاب المخالفة. وقد أفاد المحامون أن الإجراءات الخاصة بأوامر الاعتقال واستدعاء الأشخاص للمثول إلى المحكمة تم تطبيقها عموماً حسب الأصول.

ينص الدستور على أن المشتبه به يمكن احتجازه لمدة 48 ساعة دون توجيه تهمة إليه. وإذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لجمع أدلة إضافية يمكن للشرطة أن تطلب من المدعي العام تمديد فترة الحبس إلى 72 ساعة. وعملياً، تلتزم قوات الأمن عاماً بفترة الثمانية وأربعين ساعة في القضايا التي لا تتعلق بالإرهاب. ولكن محامي الدفاع أكدوا أن المعتقلين في اعتقالات مطولة تسبق المحاكمة لم يتم أحياناً توجيه التهم إليهم بشكل فوري.

بقي الاحتجاز المطول الذي يسبق المحاكمة مشكلة. لا يمنح القانون الحق للشخص المحتجز أن يدفع بالمحكمة لاتخاذ قرار فوري بشرعية الاحتجاز. يمكن احتجاز الأشخاص المتهمين بارتكاب أفعال ضد الدولة، بما في ذلك الإرهاب، في الفترة التي تسبق المحاكمة لمدة 20 شهراً، بموجب قانون الإجراءات الجنائية، ويجب أن يظهر المدعي العام دافعاً كل أربعة أشهر لإبقاءهم في الاحتجاز الذي يسبق المحاكمة.

نادراً ما يرفض القضاة طلبات النيابة بمد فترة الاعتقال التحفظي. ويمكن استئناف الأمر بالاعتقال أمام المحكمة العليا ولكن نادراً ما تقبل المحكمة هذا الاستئناف. إذا تم إسقاط قرار الاعتقال، يمكن للمدعي عليه أن يطلب بالتعويضات. في كانون أول/ديسمبر 2005، أقر وزير العدل علناً أن المُدعين العاملين قد أساووا أحياناً استخدام الاعتقال التحفظي. عموماً، كان بالإمكان للمعتقلين التواصل فوراً مع محامיהם والمختررين من قبلهم. وقامت الحكومة بتعيين محام لهم إذا كانوا فقراء.

لا يوجد نظام للكفالة، لكن في القضايا التي لا تتضمن جنایات يتم عادة "الإفراج المشروط" عن المشتبه بهم انتظاراً لمحاكمتهم. ووفقاً للإفراج المشروط، يجب على المشتبه بهم الذهاب أسبوعياً إلى قسم الشرطة الذي يتبعه المشتبه به، كما يُحظر عليه مغادرة البلاد.

تنطلب المادة 23 من قانون العقوبات أن يُخلّف فوراً المحتجزون في الاحتجاز الذي يسيق المحاكمة بحقهم في الإتصال مع أفراد عائلتهم، واستقبال الزوار، وفحصهم من قبل طبيب يختارونه هم بعد انتهاء الاحتجاز. بالإضافة لذلك، يمكن لأي مشتبه به أن يطلب فحصاً طبياً عندما يصل إلى مرفق تابع للشرطة أو قبل المثول أمام القاضي. في الممارسة العملية، كان يتم عادة فحص المعتقلين فقط بعد انتهاء فترة اعتقالهم. استمر وجود تقارير متكررة خلال العام بأن هذه الحقوق لم يتم توفيرها للمعتقلين.

في حزيران/يونيو، بناءً على تقارير المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية، اختفى محمد رباح أجین، وزين الدين بيلسيل، وحبيب بوخاتمي، وكلهم من ولاية تيارت، وتم وضعهم فيما بعد في احتجاز يسيق المحكمة في العاصمة الجزائر. في 9 تشرين أول/أكتوبر، مثل الثلاثة أمام قاضي ووجهت لهم التهم بانتقامتهم إلى مجموعة إرهابية تعمل في الجزائر والخارج. وبناءً على تقارير "إس. أو. إس. ديسبارو" (SOS Disparus) [نجمة المفقودين] وهي منظمة غير حكومية، كان الثلاثة ما يزالون رهن الاحتجاز بانتظار المحاكمة (انظر إلى القسم 1. ب).

يعتبر على المُدعين العاملين تقييم أداء قادة الشرطة العاملين في نطاق سلطتهم لضمان انصياعهم مع القانون في تعاملهم مع المشتبه بهم. ويقوم قادة الشرطة بتقييم أداء أفراد الشرطة التابعين لإمرتهم.

العفو

في أيار/مايو وحزيران/يونيو، أصدر الرئيس بوتفليقة عفواً عن 200 صحفي كانوا قد أدینوا بالتشهير، ومن فيهم أشخاص كانوا يقضون فترة الحكم في السجن. ولكن الصحفيين الذين كانت مقاضاتهم بتهمة التشهير لا تزال جارية لم يكونوا مؤهلين للحصول على العفو.

هـ - الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

ينص الدستور على استقلال القضاء، ولكن من الناحية العملية أدت قرارات ونفوذ السلطة التنفيذية إلى الحد من استقلال القضاء. ينص الدستور على الحق في الحصول على محاكمة عادلة، ولكن في الممارسة العملية، لم تحترم السلطات البنود القانونية الخاصة بحقوق المدعي عليهم، وتم حرمانهم من الإجراءات القانونية الصحيحة. كما حُرم المدعي عليهم ومحاموه أحياناً من الوصول إلى الأدلة التي بحوزة الحكومة والخاصة بقضاياهم.

في شباط/فبراير 2005، قام المجلس الأعلى للقضاء بفصل القاضي محمد راس العين وإقصائه عن السلك القضائي بشكل دائم في جلسة تأديبية لم يتم منحه فيها ما يستحقه من الإجراءات القانونية الصحيحة. وقد أفاد محامو حقوق الإنسان والصحافة المحلية والدولية بأنه كان متهمًا بانتقاده لتأسيس القضاء. وقد أصر محمد راس العين على أنه قد تم الإساءة إلى النظام القضائي لتحقيق مصالح حزب سياسي.

يتكون القضاء من محاكم مدنية، وهي المحاكم التي ينطأ بها النظر في القضايا الخاصة بالمدنيين الذين يواجهون تهمًا لا تتعلق بالأمن أو الإرهاب؛ ومحاكم عسكرية، وهي المحاكم التي يمكنها أيضًا النظر في القضايا الخاصة بالمدنيين الذين يواجهون تهمًا تتعلق بالأمن أو الإرهاب. المحاكم الجنائية العادلة يمكنها النظر في القضايا المتعلقة بالمخالفات الأمنية على المستوى المحلي.

تتظر المحاكم العسكرية في وهران وبليدة وقسنطينة وبشار في القضايا المرتبطة بأمن الدولة والتجسس ومخالفات أخرى مرتبطة بالعسكريين والمدنيين. تكون كل محكمة من ثلاثة قضاة مدنيين وقاضيين عسكريين. ومع أن الرئيس في كل محكمة مدني، لكن كبير القضاة قاض عسكري. يجب أن يكون محامو الدفاع معتمدين من قبل المحكمة العسكرية إذا أرادوا المراجعة أمام المحكمة. حضور الجمهور لجلسات المحكمة يتبع لمشيئة هيئة القضاة. يتم تقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا مباشرة. ونظرت المحاكم العسكرية في قضايا في 2005 خلال العام، لكن المحاكم لم تكشف عن أي معلومات عن هذه الإجراءات.

يراجع المجلس الدستوري الذي يتتألف من تسعة أعضاء شرعيين المعاهدات والقوانين والقواعد طبقاً للدستور. وعلى الرغم من أن المجلس ليس جزءاً من النظام القضائي، إلا أن لديه السلطة لإلغاء القوانين التي يجدها غير دستورية، والتأكيد على صحة نتائج أي انتخابات، والقيام بدور الحكم النهائي للتعديلات التي تمر من مجلسى البرلمان قبل أن تصبح قانوناً يعمل به.

يجري معظم المحاكمات علناً وبدون هيئة محففين. يفترض أن المدعى عليهم أبرياء ولهم الحق في أن يكونوا حاضرين وأن يحصلوا على استشارة محامٍ، تتم تغطية نفقاته من المال العام إن استدعت الضرورة. يمكن للمدعى عليهم أن يواجهوا أو يستجوبوا الشهود الذين يشهدون ضدهم أو يستدعوا الشهود أو يقدموا الأدلة في صالحهم. كما أن للمدعى عليهم الحق في الاستئناف. شهادة المرأة تعادل شهادة الرجل.

بدأت الحكومة في آب/أغسطس 2005 برنامجاً مصمماً للقضاء على الفساد في السلك القضائي. اجتمعت اللجنة الوطنية للقضاة مرتين (ومرتين في 2005) من أجل اتخاذ إجراءات تأديبية، أدت إلى فتح تحقيق لـ 40 قاض. وفي كانون أول/ديسمبر، مثل 12 قاض أمم المجلس بسبب إساءة استخدام السلطة، عدم الورق، وعلاقات لا أخلاقية. لم يتم الإعلان عن نتائج التحقيقات بحلول نهاية العام.

في أيلول/سبتمبر 2005، أعلن وزير العدل طيب بلعيز أنه قد تم فصل 60 قاض بسبب "تصرفات لا مسؤولة". وفي نفس الشهر، مثل 21 قاض أمم المجلس الأعلى للقضاء وتعرضوا لعقوبات تأديبية، تراوحت بين الفصل من الخدمة إلى النقل. تم فصل ثمانية قضاة من الخدمة وتخفيض مرتبة ثلاثة وعشرين آخرين.

كانت هناك تقارير عن السجناء السياسيين. في 21 كانون ثاني/يناير تم سجن بشير العربي، وهو مراسل الصحيفة الصادرة باللغة العربية "الخبر" في الإقليم الغربي من ولاية البيض، بتهمة التشهير بعد نشره لمقال في 9 كانون أول/ديسمبر 2003، يتهم فيها السلطات والجمعيات المحلية لفشلهم في إنشاء مأوى للمسنين. تم إطلاق سراحه في 22 شباط/فبراير. كما تم اعتقال صالح مختارى من صحفية "الجزائر نيوز" الصادرة باللغة العربية في 18 كانون أول/ديسمبر وإطلاق سراحه في 26 كانون أول/ديسمبر. وكانت قد صدرت أربعة أوامر اعتقال ضد مختارى بين 2004 و 2005 لمقالات نشرها في الصحيفة الأسبوعية "الكونيس" حيث كان يعمل. وفي السنوات السابقة، تم احتجاز الصحفيين بدون أن توجه إليهم التهم لفترات طويلة قبل المحاكمة بسبب تشهيرهم بمسؤولين حكوميين.

الإجراءات القضائية المدنية ووسائل استرداد الحقوق

لم يكن القضاء مستقلًا تمامًا ومحايدًا في المسائل المدنية. قد تظهر المحاباة حسب العلاقات العائلية ومكانة الأطراف أصحاب العلاقة. يمكن للأفراد أن يرفعوا دعوى قضائية لتحصيل الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان وأن يتم تعويضهم مقابل الأخطاء المزعومة.

و – التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد، الأسرة، البيت، أو في المراسلات

يحظر الدستور هذه الأفعال، ولكن ومن الناحية العملية انتهكت السلطات الحكومية خصوصية المواطنين. تراقب الحكومة بشكل فعال اتصالات الخصوم السياسيين والصحفيين وجماعات حقوق الإنسان ومن يشتبه أنهم إرهابيون (انظر إلى القسم 4).

القسم 2 – احترام الحريات المدنية، بما في ذلك:

أ – حرية الكلام وحرية الصحافة

يكفل الدستور حرية الكلام والصحافة، ولكن الحكومة قيدت هذه الحقوق من الناحية العملية. كان بإمكان الأفراد عادة أن ينتقدوا الحكومة سرًا بدون عقوبة. ولكن المواطنين كانوا يخشون انتقاد الحكومة علينا. حاولت الحكومة أن تعرقل الانتقادات عن طريق مراقبة المجتمعات السياسية.

ينص القانون على أن حرية الكلام يجب أن تتحترم "كرامة الفرد، توجهات السياسة الخارجية، والدفاع القومي." ويعطي مرسوم حالة الطوارئ الحكومية سلطات واسعة للحد من تلك الحريات واتخاذ الإجراء القانوني ضد ما تعتبره تهديدًا لنظام الدولة أو النظام العام. تم تطبيق هذه القيود بشكل كبير طيلة العام، واستهدفت الحكومة في بعض الحالات مؤسسات إعلامية بعينها والموظفين العاملين فيها.

تملك الحكومة الإذاعة والتلفزيون، وتميل التغطية لصالح سياسات الحكومة. خلال العام، حرم المتحدثون باسم المعارضة من استخدام الراديو العام أو التلفزيون. ظل الوصول إلى التلفزيون بالنسبة لبعض أحزاب المعارضة مقيدًا بشكل كبير. لم تظهر هذه القيود بنفس الدرجة بالنسبة

للراديو. حصل المرشحون الرئاسيون على وقت متساوٍ في قنوات الراديو والتلفزيون المملوكة من قبل الدولة خلال موسم الحملة الرسمي لمدة ثلاثة أسابيع قبل انتخابات 2004.

تضم وسائل الإعلام غير المملوكة من قبل الدولة أكثر من 43 مطبوعة يومية و60 مطبوعة أسبوعية و17 مطبوعة شهرية تدعم أو تعارض الحكومة بدرجات متفاوتة. هناك ست صحف فقط تجاوز توزيعها 10000 نسخة. امتلكت الحكومة صحيفتين تصدران باللغة الفرنسية وصحيفتين باللغة العربية.

تنتمي أحزاب سياسية كثيرة، بما فيها الأحزاب الإسلامية الشرعية، بالقدرة على الوصول إلى الصحف المستقلة واستفادت من هذه القدرة للتعبير عن آرائها. تنشر أحزاب المعارضة المعلومات عن طريق الإنترنت ومن خلال البيانات.

يسمح القانون للحكومة بجباية غرامات على الصحافة والمعاقبة بالسجن للصحفيين بشكل يحد من حرية الكلام. كانت الحكومة تراقب وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر وتتوخّفها من أجل دفعها إلى ممارسة الرقابة الذاتية. استخدمت الحكومة قوانين التشهير لمضايقته واعتقال الصحفيين، وواجهت الصحافة الانتقام من قبل الحكومة لانتقادها مسؤولين حكوميين.

تعتمد التهم المتعلقة بالتشهير على قانون الاتصالات الصادر في العام 1990 والذي يحمي الإسلام من التشهير ويضبط القراءة على الوصول إلى المعلومات الخارجية ويحظر الكتابات التي تهدد الوحدة الوطنية. في عام 2001، تم تعديل القوانين بحيث تعتبر أية كتابات أو رسومات كاريكاتيرية أو خطاب يحقّر أو يهين الرئيس أو البرلمان أو القضاء أو القوات المسلحة جريمة. يفرض قانون العقوبات غرامات باهضة وأحكاماً بالسجن تصل إلى 24 شهراً بسبب التشهير أو "إهانة" الشخصيات الحكومية، ومن فيهم الرئيس أو أعضاء البرلمان أو القضاة أو أفراد الجيش أو أية "سلطة أخرى في النظام العام". ويواجه الذين تتم إدانتهم عقوبة السجن التي تصل من 3 إلى 24 شهراً وغرامات تصل من 675 - 6,750 دولار أمريكي (50,000 - 500,000 دينار).

في كانون ثاني/يناير حُكم على بشير العربي، المراسل الإقليمي للصحيفة اليومية الخبر، بالسجن لشهر واحد بسبب التشهير. وفي نفس القضية، تم تغريم علي الدجيري، مدير الصحيفة، مبلغ 700 دولار (50000 دينار). تم إطلاق سراح "العربي" في شباط/فبراير.

في 25 كانون أول/ديسمبر، حكمت محكمة في جيجل على عمر بلحوشات، رئيس تحرير الصحيفة اليومية الوطن والصادرة باللغة الفرنسية، والمتعلق شوقي عماري بالسجن ثلاثة أشهر وغرامة قدرها 14088 دولار (986000 دينار) بسبب مقال نشروه في حزيران يتهمونه والي جيجل بالفساد. قال عماري للمنظمة الدولية غير الحكومية مراسلون بلا حدود أنه لم يستلم أمراً بالمثلول أمام محكمة جيجل ولم يسمع بالمحاكمة إلا بعد أن تم إصدار الحكم فيها. وفي حزيران/يونيو، وأيضاً بسبب مقال يتعلق بفساد مزعوم لوالي جيجل، حُكم على علي فضيل من الصحيفة اليومية الصادرة باللغة العربية "الشروق اليومي" بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامة قدرها 703 دولار (49000 دينار). استأنف بلحوشات وماري وفضيل قرارات الحكم الصادرة بحقهم ولم يتم اعتقالهم.

في شباط/فبراير، حُكم على رسام الكاريكاتير علي ضلّم والذي يعمل لدى الصحيفة اليومية "الليبرتي" الصادرة باللغة الفرنسية بالسجن سنة واحدة وغرامة قدرها 700 دولار (50000 دينار)

بسبب 12 صورة كاريكاتيرية تتناول الرئيس بوتفليقة تم نشرها في تشرين أول/أكتوبر وتشرين ثاني/نوفمبر 2003.

في 20 شباط/فبراير، اعتقل كامل بوسعد، مدير المطبوعة الأسبوعية "بانوراما"، وبركان بودربالا، محرر المطبوعة الأسبوعية "السفير" وملحقها الديني "الرسالة"، لأن كلاً منهما أعاد طبع الرسومات الكاريكاتيرية الدنماركية عن الرسول محمد. قدم وزير الاتصالات شكوى على أساس المادة 144 من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة السجن لمدة خمسة سنوات لإهانة أنبياء الله أو العقيدة الإسلامية. في 15 آذار/مارس، تم إطلاق سراح بوسعد وبودربالا.

في 10 شباط/فبراير، وبعد نشر نفس الرسومات الكاريكاتيرية، تم نقل وتزيل رتبة لطفي شيريت، وهو المدير العام في القناة التلفزيونية "كناł الجيري" (قناة الجزائر). وتم أيضاً فصل المذيع الذي قرأ الخبر، وفصل حورية خاطر مديرة القناة "الثالثة" لسمحها بث الرسومات الكاريكاتيرية على التلفزيون.

في 1 نيسان/إبريل اعتقلت الشرطة مراد محمد، وهو صحفي يعمل في الصحفية اليومية "الأخبار". وقد تم دفعه بعنف، وبحسب ما جاء في الصحيفة، تعرض أيضاً "لضغط نفسي شديد الوطأة" لعدة ساعات في مركز شرطة لأنه نشر وثيقة عن الجماعة الإرهابية الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، وهو فعل يُنظر إليه كتهديد للأمن القومي. وفي تموز/يوليو حُكم محمد بتهمة نشر معلومات عن الأمن القومي للجمهور، وتمت تبرئته (أنظر إلى القسم 1. ج.).

في 31 تشرين أول/أكتوبر أدانت محكمة في العاصمة الجزائر المحرر علي فضيل والمراسلة نائلة برحال من الصحيفة اليومية الصادرة باللغة العربية "الشروق اليومي" بتهم التشهير بالزعيم الليبي معمر القذافي. حُكم القاضي على المتهمين بستة أشهر في السجن وأمر بإغلاق الصحيفة لمدة شهر. استأنف فضيل وبرحال، وكانت القضية ما زالت قائمة بحلول نهاية العام.

جرت خلال العام محاكمة 68 قضية مرتبطة بالصحافة. وفي 2005، كانت هناك 114 تتطوي على مضائق للصحافة.

في أيار/مايو وتموز/يوليو، عفا الرئيس بوتفليقة عن كل الصحفيين الذين كانت هناك قضايا تشهير عالقة بحقهم أو إدانات تشهير، وعددهم 200 صحافي، بما في ذلك 11 شخصاً كانوا قد حُكم عليهم بالسجن في 2005.

في 2004، تمت إدانة محمد بنشيكو، وهو مدير التحرير لصحيفة المعارضة "لو ماتان" ومؤلف الكتاب الناقد للرئيس "بوتيفليقة، خدعة جزائرية"، بانتهاك قوانين استبدال العملات الأجنبية في محاولة لبيع الكتاب. حُكم عليه بالسجن لمدة عامين وتم إطلاق سراحه في حزيران/يونيو. وتحدى المصادر المستمرة لجواز سفره، وفي أيلول/سبتمبر، أمر قاضٍ بأن يعاد إليه جواز سفره.

كان النفوذ الاقتصادي للحكومة كبيراً. وخلافاً لما كان عليه الحال في السنوات السابقة، لم يتم إغلاق صحف بسبب ديون متراكمة عليها لمطبع مملوكة من قبل الدولة. كانت الصحف كلها تطبع في مطبع مملوكة من قبل الدولة، واستمرت الحكومة في ممارسة نفوذها على الصحفة المستقلة من خلال شركات الإعلان التي تملكها الدولة، الوكالة الوطنية للطبع والنشر (ANEPE)، وهي الجهة

التي تحدد أي الصحف المستقلة يمكنها الإستفادة من الإعلانات التي تضعها الشركات والهيئات المملوكة للدولة. وبذلك تتحكم الوكالة القومية للتحرير والنشر، وبالتالي الحكومة، بأكبر مصدر دخل للصحف.

استمر معظم الصحف المستقلة يعتمد على دور النشر الأربع المملوكة للدولة لطباعة الصحف والمجلات.

في آذار/مارس، حظرت الحكومة كتاباً للمؤلف بوعالم صلصال بعنوان "البريد الباقي" لأن فيه إنتقاداً للحكومة وطرحاً يشير إلى أن عدد الناس الذين قتلوا في حرب الإستقلال كان أقل من المزاعم الرسمية.

استمرت الحكومة في وضع القيود على التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام المحلية والعالمية للقضايا المرتبطة بـ"الأمن القومي والإرهاب".

في شباط/فبراير، منعت الحكومة توزيع عددين من الصحفتين الفرنسيتين "فرانس سوار" و "لو موند" لاحتوائهما على الرسومات الكاريكاتيرية الدنماركية التي تصور النبي محمد.

تنشر أطباق الاستقبال الهوائي بشكل كبير.

واصلت اللغة الأمازيغية (البربرية) والثقافة الأمازيغية توسعها في الوصول إلى الإعلام المرئي والمطبوع ، وتوسيع انتشار البرامج الأمازيغية في القنوات الموجهة لغير البربر، بما في ذلك إعلانات بالأمازيغية على جميع قنوات الإذاعة والتلفزيون. ومع بداية العام المدرسي 2006 - 2007 كانت اللغة الأمازيغية تدرس بشكل رسمي في المدارس الابتدائية، ابتداءً من الصف الرابع، في 17 إقليم تسوده غالبية من البربر.

استمر وجود القيود على وسائل الإعلام الدولية مما حد من قدرتها على العمل بحرية، ولكن القيود لم تكن بنفس الصرامة كما في سنوات سابقة. وبقي مكتب قناة الجزيرة مغلقاً. ومع نهاية العام، لم يحصل أحمد ميجاش من قناة العربية وأيت العربي من "لو فيجارو" على التصريح اللازم لممارسة المهنة (أوراق الاعتماد).

حرية الإنترت

كانت إمكانية الوصول إلى الإنترت عموماً غير مقيدة، ولكن الحكومة راقت البريد الإلكتروني وعرف الدردشة على الشبكة، وخاصة تلك التي تتناول الإرهاب وقضايا الأمن. ينص البند 14 من مرسوم وزاري صدر في العام 1998 خاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية على أن مقدمي خدمة الإنترنت مسؤولون قانونياً عن المواد وموقع الإنترت التي يقومون باستضافتها.

الحرية الأكاديمية والأنشطة الثقافية

قيّدت الحكومة الحرية الأكاديمية. وبينما تزايد عدد الندوات والحلقات الدراسية الأكاديمية بدون تدخل من الحكومة، كان هناك تأخيرات كثيرة في إصدار تأشيرات الدخول للمشاركين الدوليين، وحالات لم يُسمح فيها للخبراء الدوليين بالدخول (أنظر إلى القسم 4).

تم إلغاء عروض الممثل الفرنسي المرح جميل ديبيوز في نيسان/أبريل. تكهن الصحفة المحلية أن الإلغاء كان بسبب موقفه من الصحراء الغربية.

في تشرين أول/أكتوبر منعت وزارة الثقافة عرض وبيع كتب وأقراص ممغنطة تؤيد وجهات النظر السلفية عن الإسلام في معرض الكتاب الدولي في العاصمة الجزائر.

ب - حرية التجمع سلميًّا وتكون الجمعيات والانتساب إليها

يكفل الدستور حق التجمع وتكون الجمعيات والانتساب إليها، إلا أنه من الناحية العملية حدت الحكومة بشكل كبير ممارسة هذه الحرية.

حرية التجمع

على الرغم من أن المادة 41 من الدستور تنص على حرية التجمع، إلا أن قانون الطوارئ وممارسات الحكومة استمرت في الحد من هذا الحق بشكل كبير. وقد صدر في عام 2000 قرار يحظر المظاهرات في الجزائر. ويتبعن على المواطنين والهيئات الحصول على تصاريح من الحاكم المحلي قبل قيامهم بعقد اجتماعات عامة. وكثيراً ما منحت الحكومة تصريحات للأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، وبعض المجموعات الأخرى لعقد اجتماعات داخل مبني ما، على الرغم من أن منح هذه التصريحات كان يتم عادة عشية انعقادها، مما يسفر عن إعاقة الدعائية عن الحدث والإعلان عنه. وبعد الصعوبات المتكررة في العام 2005 في الحصول على تصريح لعقد الاجتماعات في الهواء الطلق، قررت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) عقد اجتماعاتها في الداخل. أما الجماعات التي تعارض ميثاق السلام والمصالحة فقد واجهت أيضاً صعوبات في الحصول على تصريح لعقد اجتماعات عامة. وفي أيلول/سبتمبر 2005، تم وبشكل عنيف تفريق تجمع في قسنطينة لعائلات المختفين. وفي العاصمة الجزائر في نفس الشهر، تجمعت عائلات ضحايا الإرهاب أمام مكتب رئيس الوزراء لثلاثة أسابيع متالية للاحتجاج.

قامت الحكومة خلال العام بتفریق العدید من المسیرات والاحتجاجات والمظاهرات خارج العاصمة. وبعد الإعلان في 5 أيلول/سبتمبر، استأنفت منظمة "إس. أو. إس. دسبارو" تجمعاتها الأسيوية أمام المقر الرئيس للمفوضية الاستشارية الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان (CNPPDH)، لـتحث الرئيس بوتفليقة على أن يجد حلاً آخر لمشكلة المختفين.

في 28 حزيران/يونيو في ولاية تيارت، تجمع أكثر من 300 شاب في الشارع وحركوا مسيرة، مغلقين الطريق السريع الرئيسي في الولاية احتجاجاً على نقص المياه والبنزين وطرق آمنة ومعبدة. حاولت الشرطة تفريق الاحتجاج، ولكن أعمال الشغب استمرت لمدة ثلاثة أيام. توفي أحد الأفراد نتيجة تعثره بعمود إنارة، وتم اعتقال 67 شخصاً بتهمة التخريب المعتمد للممتلكات العامة، وأصيب 34 شخصاً. وفي اليوم الثالث من النزاع، تزايدت حدة التوتر عندما طلب المتظاهرون من المسؤولين المحليين إطلاق سراح جميع الشبان المعتقلين. وبسبب كونهم تحت السن القانوني، تم

إطلاق سراح 57 شاباً بعد أقل من أسبوع من احتجازهم، بينما أمضى العشرة الباقون أحكاماً بالسجن امتدت من شهر إلى أربعة أشهر.

في 22 تموز/يوليو، نظمت حركة مجتمع السلم (MSP)، وهي حزب في الائتلاف الحكومي الحاكم، مسيرة في العاصمة الجزائر لدعم الشعبين اللبناني والفلسطيني. وعندما حاولت قوات الأمن أن تمنع المسيرة، وقعت أعمال عنف. تم اعتقال 15 متظاهراً، ولكن تم إطلاق سراحهم في اليوم نفسه بعد مفاوضات بين الشرطة والمسؤولين في الحركة.

حرية الانتساب إلى الجمعيات

يكفل الدستور حرية تكوين الجمعيات، ولكن مرسوم الطوارئ والممارسات الحكومية حدّت بشكل كبير من هذا الحق. يتعين على وزارة الداخلية الموافقة على جميع الأحزاب السياسية قبل أن يتم تكوينها بشكل قانوني (انظر إلى القسم 3). قيدت الحكومة تسجيل بعض المنظمات غير الحكومية، والجمعيات، والأحزاب السياسية لأسباب تتعلق بـ "أسس أمنية"، لكنها رفضت تقديم الدليل أو الأسس القانونية لرفضها ترخيص مؤسسات أخرى لا يمكن رفضها لأسباب أمنية. وكثيراً ما امتنعت الحكومة عن منح اعتراف رسمي سريع بالمنظمات غير الحكومية، والجمعيات والأحزاب السياسية بطريقة سريعة. يمكن لوزارة الداخلية أن ترفض إصدار تصريح أو أن تحل أي جماعة تعتبرها تهديداً لسلطة الحكومة أو للأمن أو النظام العام.

أصدرت الحكومة رخصاً ومعونات للجمعيات المحلية، خاصة جمعيات الشبيبة والجمعيات الطبية وجمعيات الأحياء السكنية. اعتبرت وزارة الداخلية الجمعيات غير القادرة على الحصول على ترخيص حكومي جمعيات غير قانونية. وقد واجهت المنظمات المحلية غير الحكومية عوائق بيروقراطية تمنعها من الحصول على الدعم المالي من الخارج. وبالرغم من أن الدعم المالي من الخارج ليس غير شرعي بحد ذاته، لكنه مشروط بالعديد من التصريحات من وزارة الداخلية ووزارة الضمان الوطني. هذه التصريحات من الصعب الحصول على هذه التصريحات.

بقيت العضوية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، منافية للقانون، والجبهة حزب محظوظ منذ العام 1992. كما لم يتم الاعتراف الرسمي بكل من "إس. أو. إس. ديسبارو" وحزبيين سياسيين آخرين، الجبهة الديمقراطية لسيد أحمد الغزالي وحزب وفـا لرئيس الوزراء السابق أحمد طالب إبراهيمي (والذي يعتبر عادة الوريث السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ)، ولكنهم مارسوا أعمالهم بدون تدخل.

في تشرين ثاني/نوفمبر منعت الحكومة ممثلين دبلوماسيين من زيارة المنظمة الجزائرية غير الحكومية "صمود" وهي منظمة لمناصرة ضحايا الإرهاب والدفاع عن حقوقهم.

وكما في السنوات السابقة، أصدرت الحكومة تأشيرات سفر لـ "بيت الحرية"، وهي مؤسسة أجنبية غير حكومية، من أجل الالتقاء بمؤسسات أخرى غير حكومية ودبلوماسيين أجانب في الدولة.

ج – الحرية الدينية

تكفل المادة 2 من الدستور الحرية الدينية بينما تعلن أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. قيدت الحكومة الحرية الدينية في الممارسة.

في 1 مارس/آذار، تبنّى البرلمان القانون البلدي 06 - 03 والذي يتناول الشروط والأنظمة الخاصة بالديانات الأخرى غير الإسلام. وبناءً على وزارة الشؤون الدينية، الهدف من القانون هو المحافظة على النظام العام. يقصر القانون أماكن العبادة غير الإسلامية على مبانٍ محددة تتم الموافقة عليها من قبل الدولة، ويفرض العقوبات على التبشير، ويتعامل مع المخالفات بصفتها جنائية وليس مخالفات مدنية. هناك قيود على التجمع العام لأغراض ممارسة الطقوس الدينية بدون تصريح باستثناء الإسلام، وحظر على التبشير بين المواطنين من قبل الأجانب، وضبط استيراد المواد الدينية. لم ترد تقارير أن هذا القانون تم إيفاده خلال العام.

تشترط الحكومة على الديانات المنظمة أن تحصل على اعتراف رسمي قبل تنظيم أي أنشطة دينية. البروتستانت، والروم الكاثوليك، وكنيسة السبتيين، هي الطوائف الوحيدة غير الإسلامية التي يُسمح لها العمل داخل الدولة. أما المنتمون للطوائف الأخرى وخاصة الميثوديين (من الطائفة البروتستانتية) فقد أرغموا على العمل بدون تصريح أو التسجيل كجزء من الكنيسة البروتستانتية.

تكفل المادة 36 من الدستور للمواطنين حرية اختيار دينهم، ولكن تقسيم الحكومة للشريعة (القانون الإسلامي) لا يعترف بالتحول عن الدين الإسلامي إلى أي دين آخر. لا توجد قوانين محددة ضد المسلمين الذين يحاولون تحويل غير المسلمين، ولكن الحكومة تعتبر التبشير بين المواطنين المسلمين من قبل غير المسلمين نشاطاً تخريبياً. وقد قيدت الحكومة استيراد المواد الدينية، بما في ذلك الكتبات الإسلامية المستوردة بغرض التوزيع على نطاق واسع، إلا أنها لم تحظر هذه المواد للاستعمال الشخصي. في السنوات الماضية، أصبح من الأسهل العثور على نصوص وموسيقى دينية وأشرطة فيديو بغرض الشراء. توفر محطة الراديو المملوكة من قبل الحكومة وقتاً لنشرات إذاعية خاصة بالبروتستانت والكاثوليك. وتحظر الحكومة توزيع أي أدب أو كتابات تصوّر العنف بصفته قاعدة سلوكية مقبولة في الإسلام.

تشترط وزارة التعليم ووزارة الشؤون الدينية بصرامة تدريس الإسلام في المدارس الحكومية كما تمول هذا التدريس وتنظمه. وراقبت الحكومة أنشطة المساجد خشية وقوع أي مخالفات أمنية، وحظرت استخدام المساجد كأماكن لاجتماعات العامة خارج أوقات الصلاة العادية، واستبدلت بعض الأئمة التابعين لوزارة الشؤون الدينية لاتخاذ "إجراءات تأديبية" ضدهم عند الحاجة إلى ذلك. وقد قدمت وزارة الشؤون الدينية الدعم المالي للمساجد وسدّدت رواتب الأئمة. وقامت الوزارة كذلك بتدريب الأئمة وتنظيم تعينهم في مساجد الدولة. يسمح القانون بمراجعة الخطب الدينية قبل إذاعتها من قبل المسؤولين الرسميين في الوزارة (أنظر إلى القسم 2.أ). ولكن المسؤولين من الوزارة صرّحوا بأنهم نادراً ما يتدخلون في الخطب بأكثر من تقديم النصائح الإرشادية. راقبت الحكومة كل المدارس المعنية بتعليم القرآن لمنع التعاليم المتطرفة. سيطرت وزارة الشؤون الدينية على الخطب الدينية أثناء العنف بين الإسلاميين والحكومة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، وبقيت تلك القيود في مكانها.

ينص قانون العقوبات على الحكم بالسجن والغرامة على من يقوم بالخطابة في المساجد دون الحصول على التصريح الرسمي له كإمام. وقد حُظر على جميع الأفراد، بما في ذلك الأئمة المعترف بهم من قبل الحكومة، من التحدث أثناء الصلاة في المسجد بطريقة "تتعارض مع الطبيعة النبيلة للمسجد أو قد تمس بتماسك المجتمع أو تبرر ممارسات تمس ذلك التماسك".

قام الصراع المدني الذي شهدته البلاد في 1992 – 2002 بين الذين يسمون أنفسهم المسلمين المتطرفين المنتسبين إلى الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) ومن ثم الجماعة السلفية للدعوة والقتال من جهة والمسلمين المعتدلين من جهة أخرى. خلال العام، أصدر الإسلاميون المتطرفون تهديدات علنية ضد كل "الكافر" في البلاد، سواءً كانوا أجانب أو مواطنين. عموماً، لم تفرق الجماعات الإرهابية في البلاد بين القتل لأغراض دينية والقتل لأغراض سياسية.

في تشرين أول/أكتوبر 2005، بعد إعلان من قبل السلطات تحذر فيه من مثل هذه الأعمال، أصدرت محكمة بيجاية حكماً على ستة شباب من ثلاثة إلى ستة أشهر بالسجن لتناولهم الطعام "بشكل ملفت للنظر" خلال ساعات النهار في رمضان وهو شهر الصيام لدى المسلمين. تم الإفراج عن الشباب بعد ثلاثة أشهر من الاعتقال.

ظهرت المقالات والرسومات الكاريكاتيرية المعادية للسامية من حين لآخر في الصحفة الصادرة باللغة العربية بدون رد من الحكومة على ذلك. وبعد النزاع في تموز/يوليو – آب/أغسطس بين إسرائيل والجماعة الإرهابية حزب الله، ظهرت المقالات، والتعليقات السياسية، والرسومات الكاريكاتيرية المعادية للسامية بشكل منتظم في الصحافة. لم ترُّج الحكومة للتسامح أو التعليم غير المنحاز، ولم تكن هناك أية تشريعات خاصة بجرائم الكراهية. لا يتجاوز عدد الجالية اليهودية في البلاد مائة شخص. ولا توجد كنائس يهودية عاملة في البلاد.

للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر "تقرير عام 2005 عن الحرية الدينية في العالم".

د – حرية التنقل داخل البلد، وحرية السفر والهجرة إلى الخارج، والعودة إلى الوطن

تكفل المادة 44 من الدستور هذه الحقوق، ولكن الحكومة قيدت ممارستها. لم تسمح الحكومة لأي رجال شبان مؤهلين للتجنيد الإجباري ولم يتموا خدمتهم العسكرية بأن يغادروا البلاد بدون تصريح خاص، ولكن هذا التصريح كان يُمنح للطلبة وأصحاب الظروف العائلية الخاصة.

ووفقاً لمرسوم الطوارئ يمكن لوزير الداخلية وحاكم الولايات حرمان الأشخاص الذين يعتبرون بأنهم تهديد للنظام العام من الإقامة في مناطق معينة. كما استمرت الحكومة في فرض قيود لأسباب أمنية على السفر لأربع ولايات جنوبية هي أوارجلاء، العويد، لغوات، وعين صلاح، حيث يتركز كثير من الصناعات الهيدروكرابونية وحيث يوجد الكثير من العمال الأجانب.

اعتراض قطاع الطرق والإرهابيون المواطنين على حواجز الطرق، مستخدمين غالباً الملابس الرسمية المسروقة للشرطة ومعدات من أجل سرقة مركباتهم والنقد الذي بحوزتهم. وفي بعض الأحيان، قامت مجموعات مسلحة بقتل مجموعات من المسافرين العسكريين والمدنيين عند حواجز الطرق هذه (انظر إلى القسم 1. أ.).

لا يسمح قانون الأسرة لأي شخص تحت سن 18 بالسفر إلى الخارج بدون تصريح من الوصي (انظر إلى القسم 5).

لا ينص الدستور أو القانون على النفي القسري، ولم يرد ما يفيد وقوعه.

حماية اللاجئين

ينص القانون على منح وضع اللاجيء أو اللجوء للأشخاص الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 والمتعلقة بوضع اللاجئين، وكذلك بروتوكول سنة 1967 الملحق بها، وقد أقامت الحكومة نظاماً لحماية اللاجئين. ومن الناحية العملية وفرت الحكومة الحماية ضد "الإعادة القسرية"، أي إعادة الأشخاص إلى بلاد يخافون فيها من الاضطهاد. وقد منحت الحكومة وضع اللاجيء واللجوء ولم تكن هناك آية تقارير بإعادة قسرية خلال العام. وقد وفرت الحكومة الحماية لحوالي 100000 لاجئ من الصحراويين، الذين غادروا الصحراء المغربية بعد سيطرة المغرب عليها في السبعينات من القرن الماضي. وساعد مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وبرنامج الغذاء العالمي، والهلال الأحمر الجزائري، ومؤسسات أخرى اللاجئين الصحراويين. وقد تعاونت الحكومة بشكل عام مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في مساعدة اللاجئين، ولكنها لم تسمح للمفوضية بإجراء إحصاءات بين اللاجئين الصحراويين.

القسم 3 – احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

تنص المادة 10 من الدستور على منح المواطنين الحق في حرية تغيير حكومتهم، وقد مارس المواطنون هذا الحق عام 2004 من خلال انتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب، جرت على أساس التصويت العام. ينص الدستور على إجراء الانتخابات الرئاسية كل 5 سنوات، ويضع حدأً لبقاء الرئيس في منصبه لفترتين رئاسيتين كحد أقصى. كانت الانتخابات عموماً تتسم بالشفافية.

الانتخابات والمشاركة السياسية

للمرة الأولى منذ نهاية نظام الحزب الواحد وبعد أكثر من عقد من الصراع المدني والأعمال الإرهابية المتواصلة، لم يتم رئيس البلاد فترة توليه للرئاسة والتي تمتد لخمس سنوات فحسب، بل أعيد انتخابه في انتخابات تنافسية. إلا أن عملية الانتخابات والنظام الانتخابي لم تخلُ من العيوب. في انتخابات 2004، أعيد انتخاب الرئيس بوتفليقة بعد أن فاز بحوالي 85 بالمائة من أصوات الناخبين طبقاً للنتائج الرسمية، وكانت نسبة مشاركة الناخبين 58 بالمائة بالمقارنة مع 46 بالمائة في الانتخابات النيابية عام 2002.

على عكس الانتخابات السابقة في العام 2004 كان هناك تحسن ملحوظ تمثل في التوجّه نحو عملية انتخابية أكثر حرية وشفافية. ولكن أحد مراقبي الانتخابات من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قال في مؤتمر صحفي أن الانتخابات كانت بشكل عام حرة ونزيهة، ولكنها لم تخلُ من العيوب.

استمرت المشاكل في النظام الانتخابي. فقد انتقدت الفئات السياسية والإعلام المستقل المحكمة الإدارية للعاصمة الجزائر لإلغائها المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني في العام 2003. وقد اعتبر أن هذا الإلغاء كان نتيجة دوافع سياسية وأنه نكسة لمنافس الرئيس للرئيس وهو رئيس الوزراء السابق الأمين العام لجبهة التحرير الوطني علي بن فليس لأن ممثلي الحزب الذين اختيروا أثناء المؤتمر الثامن للحزب كانوا من مؤيدي بنفليس. وقد أدى الإلغاء أيضاً إلى تجميد الحسابات

المصرفية لجبهة التحرير الوطني، والتي تم فك التجميد عنها في شباط/فبراير 2004 فقط بعد انتخاب أمين عام جديد وهو عبدالعزيز بلخادم، الذي أصبح رئيس الوزراء خلال العام.

وقد شكل مرشحو المعارضة أيضاً من أن وزارة الداخلية منعت بشكل دائم الأحزاب المسجلة من عقد اجتماعات وحرمتها من الدخول إلى قاعات المؤتمرات الحكومية الكبيرة والمجهزة تجهيزاً جيداً، ومارست الضغوط على الفنادق حتى لا توفر قاعات المؤتمرات الخاصة بها للأحزاب، بينما سهلت نشاطات جبهة التحرير الوطني المساندة لبوفيقية. تمكن مرشحو المعارضة من استخدام الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة، ولكن ليس قبل أو بعد الحملة الانتخابية.

أعرب مرشحو المعارضة، وهم في المقام الأول من "حركة الإصلاح الوطني" (الإسلاميين)، عن قلقهم بشأن التلاعب المحتمل في قوائم الناخبين. وقد تقدم المرشحون بالعديد من الشكاوى بأن القوائم كانت غير منتظمة، ولا يمكن استخدامها، ومبالغ فيها. وأجرت لجنة الانتخابات مئات التصحيحات بناءً على 191 شكوى. ورحبت الحكومة خلال العام بتوصيات المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابية لتصحيح المشكلات الخاصة بالتصويت، ولكن الحكومة لم تنفذ سوى القليل من هذه التوصيات قبل إجراء الانتخابات.

تم توقيع اتفاقية بين رئيس الوزراء أحمد أويحيى وقائد تنسيقية العروش، بلعيد أبريكا والتي تناولت الهواجس الاقتصادية والاجتماعية وسمحت بالانتخابات الإقليمية في تشرين ثاني/نوفمبر 2005. ولكن المفاوضات لم تُستأنف كما كان مخطط لها. وفي مؤتمر صحفي في 14 أيلول/سبتمبر، قال أبريكا أن 80 بالمائة من الالتزامات التي وردت في الاتفاقية لم يتم الوفاء بها. وبناءً على ما قاله أبريكا، إن خطة الطوارئ الاجتماعية الاقتصادية التي كان سيتم تسخيرها لخدمة الإقليم لم تبدأ مطلقاً.

يتكون البرلمان في الجزائر من مجلسين، الأول هو مجلس الشعب ويضم 389 مقعداً (مجلس النواب) ومجلس الأمة ويضم 144 مقعداً (مجلس الشيوخ). يتم انتخاب جميع أعضاء مجلس الشعب عن طريق الاقتراع الشعبي لفترة مدتها خمس سنوات. وفي مجلس الأمة يتم انتخاب ثلثي الأعضاء بواسطة المجالس الإقليمية (المجالس الشعبية للأحياء والمجالس الشعبية للولاية)، ويقوم الرئيس بتعيين ثلث الأعضاء المتبقين، وتمتد فترة العضوية لكل الأعضاء ست سنوات. يتطلب الدستور استبدال نصف أعضاء المجلس المنتخبين وثلث الأعضاء المعينين كل ثلاثة سنوات. يعطي الدستور الرئيس الحق في الحكم باستخدام الأوامر التنفيذية في حالات خاصة. وفي حالة عدم انعقاد البرلمان، يحق للرئيس التشريع بالأمر التنفيذي. إلا أنه يجب على الرئيس تقديم الأمر التنفيذي إلى البرلمان لإقراره عند عودة البرلمان للانعقاد، وأن يتم عرضه أولاً على مجلس الشعب ثم مجلس الأمة. وإذا لم يقر مجلس الشعب هذا الأمر التنفيذي مرتين، يجب على الرئيس حل المجلس. وقد عُقدت انتخابات مجلس الشعب في 2002، وعقدت الانتخابات غير المباشرة لمجلس الأمة في 2003.

يتطلب القانون أن تلتقي الأحزاب السياسية المحتمل تكوينها موافقة رسمية من وزارة الداخلية قبل إنشائها. وللحصول على الموافقة ينبغي على الحزب أن يضم 25 مؤسساً من جميع أنحاء البلاد، ويجب تسجيل أسمائهم في وزارة الداخلية. وقد رفضت الحكومة تسجيل حزبين هما حزب وفا، بسبب أن العلاقات التي يُعتقد بوجودها مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد تمثل خطراً على الأمن القومي طبقاً لوزير الداخلية. كما لم تقدم الحكومة رداً رسمياً على طلب التسجيل الذي قدمته الجبهة

الديمقراطية في العام 1998. لم يتضح ما هو السبب في عدم الرد، لكن قيادة الحزب زعمت بأن الحكومة لم تكن مستعدة لـ "افتتاح ديمقراطي حقيقي". ومن غير المسموح لأي حزب أن يستخدم الدين أو التراث الإثني كقاعدة للتنظيم لأغراض سياسية. كما يحظر القانون أيضاً إرتباط الأحزاب السياسية بالجمعيات غير السياسية وينظم تمويل الأحزاب ومتطلبات رفع التقارير.

في عام 2003، عقدت انتخابات غير مباشرة لثمانية وأربعين مقعداً لمجلس الأمة، ولأول مرة تم انتخاب أعضاء من الأحزاب الإسلامية في المجلس.

كانت هناك 32 امرأة تخدم في الوظائف العليا في الأفرع التنفيذية والتشريعية، وكانت هناك 3 نساء ضمن مجلس الوزراء هن وزيرة الثقافة والوزيرة المفروضة للشؤون الأسرية والنسائية، وزيرة البحث العلمي. كما شغلت النساء 24 مقعداً من أصل 389 مقعداً في البرلمان وأربعة من المقاعد البالغ عددها 144 مقعداً في مجلس الأمة. وقد ترأست امرأة حزب العمال، وكان لكل الأحزاب السياسية الرئيسية أقسام للمرأة، تترأسها امرأة، باستثناء حزب الإصلاح.

شاركت الأقلية العرقية من الأمازيغ، وعدها حوالي 9 ملايين نسمة، وتتركز في المنطقة القبائلية، بحرية ونشاط في العملية السياسية ومثلت ثلث الحكومة، بيد أن احتجاجات ومقاطعات الأمازيغ الخاصة بانتخابات 2003 و 2004 أكدت الإهمال الاقتصادي والاجتماعي الذي يشعر به الكثيرون في هذا المجتمع. في 2005 قامت الحكومة بتوقيع اتفاقية مع قادة البربر وعدت فيها بالمزيد من المساعدة الاقتصادية، ولكن لم يتم إيصال تلك المساعدات مع نهاية العام (انظر إلى القسم 2. ب).

فساد الحكومي والشفافية

دل مؤشر الشفافية الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية والذي يقيس التصور الشائع عن درجة تفشي الفساد بين السياسيين في الحكومة والمسؤولين الرسميين ، على أن البلاد كانت تعاني من مشكلة فساد خطيرة.

تنص التنظيمات الخاصة بمكافحة الفساد في قانون العقوبات على السجن سنتين إلى 10 سنوات للمسؤولين في المناصب العليا، ولكن هذه التنظيمات لم تُطبق بشكل واسع.

في عام 2004 ومن خلال مرسوم رئاسي، تم تكوين وحدة لتحرّي المعلومات المالية في وزارة المالية. هذه الوحدة المستقلة كانت مسؤولة عن تحليل العمليات المصرفية والمالية المربيّة والتعامل معها، والتي قد تشمل غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.

في 1 شباط/فبراير، تم سن قانون ينشئ برنامجاً وطنياً لمكافحة الفساد، مع أنه قد تم تعديله لإزالته بند يستوجب على كبار المسؤولين أن يعلنوا عن ممتلكاتهم، وفي بعض الأحيان يرفع عنهم الحصانة البرلمانية. جاء هذا التعديل بسبب إصرار البرلمانيين الذين جادلوا بأن قانون العقوبات الحالي كان كافياً لمعاقبة المخالفات المتعلقة بالفساد وبأن القرار المتعلق برفع الحصانة البرلمانية يجب أن يكون من مسؤوليات البرلمان فقط. وفي 9 كانون أول/ديسمبر أصدر الرئيس بوتفليقة ثلاثة مراسيم من أجل فرض البنود الواردة في القانون الخاص بمكافحة الإرهاب الصادر في شباط/فبراير. في المرسوم الأول، تم استخدام المكتب الوطني للوقاية من الفساد (ONPLC) والمسؤول عن "الجمع الدوري لإفادات خاصة بممتلكات موظفي الدولة". ينص المرسوم الثاني أن على جميع موظفي

الدولة (الموظفين المدنيين ذو المناصب العليا)، في بداية ونهاية مدة توليهم المنصب، أن يعلنو عن كافة "ممتلكاتهم المنقوله أو غير المنقوله" الخاصة بهم وأطفالهم القاصرين، سواء كانوا يعيشون في البلاد أو خارجها. ويجب أن يعلنو أيضاً عن جميع الممتلكات السائلة، والاستثمارات والالتزامات. أما المرسوم الثالث فيوسع نطاق الإعلان عن الممتلكات ليشمل الموظفين الحكوميين فيستوجب عليهم الإعلان عن ممتلكاتهم للدولة. تغطي المراسيم الرئاسية الثلاثة وقانون العقوبات أنواع المخالفات التي كان يفترض في الفقرات المذكورة المعاقبة عليها.

كانت قضية أحمد بوريشه والتي بليدة ما تزال قيد التحقيق بحلول نهاية العام. وكان قد تم إرغامه على الاستقالة من منصبه في أيار/مايو 2005 بعد تورطه في فساد يتعلق بالعقارات، واستخدام المال العام لأغراض شخصية، وإساءة استخدام الأراضي الزراعية.

في 21 كانون ثاني/يناير، أُعلن مدير الجمارك عن وجود 530 قضية تم تسجيلها منذ العام 2001، انتهك فيها ضباط الجمارك القانون. ومن بين هؤلاء، تم فصل سبعة مسؤولين في مناصب عليا في الجمارك بسبب الفساد والاختلاس، بينما تم الحكم بالسجن لعدد كبير من موظفي الجمارك لفترات غير محددة.

بحلول نهاية العام، كانت محاكمة جلالي عرار والتي ولية الطارف مستمرة. قام الرئيس بوتفليقة بفصل عرار في 28 تشرين أول/أكتوبر. كان عرار قد اتهم بالفساد وبإساءة استخدام الأموال العامة. وقد كشف تحقيق حكومي في المعاملات الخاصة بولية الطارف عن مشاريع وهمية وفوائير مبالغ بها، ومنح عقود لم تستوف الإجراءات السليمية. كان عرار هو الوالي الثالث منذ 2005 (بما في ذلك والتي بلدية ووهان) الذي تم فصله بسبب الفساد.

كان الوصول إلى المعلومات الحكومية مقيداً في الغالب، بالرغم من أن الدستور يسمح بالوصول لتلك المعلومات. وبالرغم من التعهدات الخاصة بالقضاء على الفساد، لا يوجد قانون يسهل الوصول إلى المعلومات. ظلت عملية المشتريات الحكومية تتسم بالشوائب في كثير من الأحيان، بما في ذلك الاستخدام المفرط لاتفاقيات الخصوصية. وبناءً على وزارة الأشغال العامة، وبعد تصريحات الرئيس بوتفليقة في بيان صادر في نيسان/ابريل 2005 بأن استخدام الاتفاقيات الخصوصية بما فيها العقود من مصدر واحد سيكون ممنوعاً، بدأت المؤسسات الحكومية بتطبيق سياسة مناقصات عامة لجميع البنية التحتية ومشاريع الحكومة الكبرى. إلا أن بعض المؤسسات استمرّ في استخدام العقود المباشرة للمشاريع الأصغر والأقل علنية. وبالنسبة لتلك المناقصات العامة، لم يتم تزويد الشركات المتنافسة بنسخ عن نتائج التقييم، ولم يتم تحديد أساليب وتقنيات التقييم بشكل واضح.

بقي نقص الشفافية الحكومية يمثل مشكلة خطيرة. كشفت المناقشات البرلمانية في 2005 الخاصة بقانون الفساد على أن 80 بالمائة من المسؤولين الحكوميين لم يكشفوا عن ثرواتهم. ولم يتم نشر الكثير من الإحصائيات الاقتصادية الحكومية للعامة. ولكن، ومنذ 2005، كان يتبعن على كافة الوزارات أن تنشئ موقع على شبكة الإنترن特 وأن تحدّثها بشكل منتظم. لدى جميع الوزارات موقع على شبكة الإنترن特، ولكن ليست جميعها محدثة. تقوم وزارة العدل بتوفير معلومات عن حقوق المواطنين وعن التشريعات في موقعين على شبكة الإنترن特.

القسم 4 – موقف الحكومة من التحقيق الذي تقوم به منظمات دولية وأخرى غير حكومية فيما يُزعَم من انتهاكات لحقوق الإنسان

استمرت الحكومة في مضايقة بعض المنظمات المحلية غير الحكومية، وعرقلت عمل المنظمات الدولية غير الحكومية. تدخلت الحكومة في محاولات بعض جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية في التحقيق وفي نشر استنتاجاتها. وبالرغم من أن بعض جماعات حقوق الإنسان، بما فيها رابطة حقوق الإنسان الجزائرية (LADH) والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، سُمح لها بالتحرك بحرية، إلا أن المؤسسات الأكثر ظهوراً على الساحة أشارت إلى تدخل السلطات الحكومية، بما في ذلك مراقبة تحرك الأفراد ومراقبة المكالمات الهاتفية، وصعوبة إيجاد أماكن للاجتماعات، وصعوبة الحصول على موافقة للمتحدثين الدوليين بتناول مواضيع حساسة. (انظر إلى القسم 1.).

يتعين على المنظمات المحلية غير الحكومية أن تحصل على ترخيص من الحكومة للعمل، ويُحظر عليهم تلقي أي تمويل من الخارج بدون موافقة وزير الضمان الوطني. وبالرغم من ذلك، كان هناك حوالي 100 منظمة غير حكومية غير مرخصة تعمل بشكل علني، مثل بعض جماعات المناصرة والدفاع عن المرأة والمنظمات الخيرية. وبالرغم من أن المنظمات الدولية غير الحكومية استمرت في مواجهة معوقات في الحصول على تأشيرات السفر، كان من النادر أن يتم رفض إصدارها. إلا أن المعوقات التي أخّرت البت في طلبات تأشيرات السفر منعت العديد من المنظمات غير الحكومية من القيام ببرامجها خلال العام. مثلاً، كانت منظمة العفو الدولية تخطط لتنظيم ندوة عن العنف ضد النساء في آذار/مارس. لكنها نقلت الندوة إلى المغرب بسبب عدم قدرتها على الحصول على تأشيرة سفر للمحاضرين. وفي مناسبتين على الأقل، تم إلغاء أو تأجيل البرامج المزمع عقدها من قبل المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) بسبب مشاكل تتعلق بتأشيرات السفر. تم إلغاء مؤتمر عن الأنظمة الانتخابية كان المعهد الوطني الديمقراطي ينوي عقده في شهر حزيران/يونيو ، بسبب عدم تمكن الخبراء المشاركون من الحصول على تأشيرة سفر. وأما بالنسبة لـ "منتدى القادة السياسيين الشباب" والذي ينظمه نفس المعهد والذي كان موعده في أيلول/سبتمبر فقد تم تأجيله حتى إشعار آخر بسبب صعوبات في الحصول على تأشيرات السفر للخبراء الدوليين. وحرّمت المديرة المحلية للمعهد الوطني الديمقراطي والمقيمة في الجزائر من العودة إلى البلاد من أيلول/سبتمبر إلى كانون أول/ديسمبر. وقد تم السماح لها أخيراً بالدخول ولكن من أجل جمع حاجياتها ومغادرة البلاد.

لا يُسمح للمنظمة غير الحكومية أن تقوم بأية تحقيقات إن لم تكن وزارة الداخلية قد اعترفت بها قانونياً. لكن المنظمات غير الحكومية المعترف بها قانوناً كانت أحياناً تُمنع عن القيام بتحقيقات أيضاً. على سبيل المثال، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية معترف بها قانونياً، لم تتمكن من الوصول إلى معسكرات السجون أو مراكز الاعتقال. كما واجهت المنظمة المحلية غير الحكومية "جزائرنا"، وهي أيضاً معترف بها حكومياً، تدخلات حكومية غير مباشرة لنقل مقرها إلى مكان آخر.

كانت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) أنشط جماعات حقوق الإنسان المستقلة وكان لها أعضاء في كافة أنحاء البلاد. لم يُسمح للرابطة بالوصول إلى المسؤولين الرسميين الحكوميين لأغراض المناصرة والدفاع عن حقوق الإنسان أو لأغراض البحث، أو بالوصول إلى السجون، بإستثناء المشاورات العادية بين المحامي وموكله.

أما الجماعة الأقل نشاطاً وهي رابطة حقوق الإنسان الجزائرية (LADH)، فهي منظمة مستقلة مقرها قسنطينة. للجمعية أعضاء في كافة أنحاء البلاد وتقوم بمتابعة قضايا فردية.

تتمتع اللجنة الدولية للصلب الأحمر بحرية الوصول إلى السجون المدنية ومرافق الاعتقال التي تسبق المحاكمة، ولكن لم يُسمح لها بالدخول إلى سجون الجيش ذات الإجراءات الأمنية المشددة (أنظر إلى القسم 1. ج.).

المنظمة الدولية للمعاقين وهي منظمة غير حكومية، والمنظمة المحلية غير الحكومية "فورم"، وكلاهما تعمل في مجال حقوق الأطفال، لم تبلغا عن أي صعوبات في إجراء التحقيقات.

في عام 2005، وجهت الحكومة دعوة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بحرية التعبير والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بالعنف ضد النساء لزيارة البلاد، ولم يأت أي منها حتى الآن. لكن الحكومة استمرت في رفض طلبات الزيارة المقدمة من مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالاختفاء القسري أو اللاإرادي (وهي طلبات قدمت منذ 1997)، وطلب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بشؤون التعذيب (الذي قدم منذ 1997)، وطلب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بالإعدامات الخارجة عن القانون (الذي قدم منذ 1998).

اللجنة الاستشارية لحماية ودعم حقوق الإنسان هي الجهة الحكومية الخاصة بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان. تتكون اللجنة التي يرأسها فاروق قسطنطيني من 22 عضواً من هيئات حكومية و 23 عضواً من المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية. الأعضاء غير الحكوميون يشملون ممثلين من منظمات دينية إسلامية واللجنة الدولية للصلب الأحمر وجماعات المناصرة والدفاع عن حقوق النساء. يتم تعيين المرشحين بموافقة الرئيس، وتتأتي ميزانية اللجنة وسكرتариتها من مكتبه. اللجنة مكلفة بإعطاء التقارير عن قضايا حقوق الإنسان والتنسيق مع الشرطة والمسؤولين القضائيين، والمناصرة والدفاع عن القضايا المحلية والدولية لحقوق الإنسان، والوساطة بين الحكومة والسكان، وتقديم الخبرة الخاصة بقضايا حقوق الإنسان للحكومة.

القسم 5 – التمييز، وإساءات المجتمع، والمتاجرة بالبشر

تحظر المادة 29 من الدستور التمييز على أساس الأصل أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الوضع الاجتماعي. عموماً، قامت الحكومة بإنفاذ قانون الجنسية وقانون الأسرة، إلا أن النساء ما زلن يتعرضن إلى بعض التمييز القانوني والمجتمعي.

النساء

وقدت حالات سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم، ومن الناحية العملية، تمت محاكمة المسيئين وفقاً للمادة 264 من قانون العقوبات والتي تقضي أن الشخص يجب احتجازه لمدة 15 يوماً على الأقل مع تقديم شهادة طبية تؤكد أن الإصابات قد حدثت فعلاً قبل تقديم تهمة بوقوع الاعتداء بالضرب. وبسبب ضغوط المجتمع، تتردد المرأة في كثير من الأحوال في إتباع هذه الإجراءات. وطبقاً لدراسة مشتركة تمت عام 2004 قامت بها وزارة العدل والمنظمات المعنية بالمرأة والمعهد الوطني للصحة العامة (INSP)، فإن حوالي 70 بالمائة من النساء اللواتي عانين إساءة المعاملة رفضن التقدم بشكاوى أو متابعة إجراءات الشكاوى التي تقدمن بها.

كان سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم أكثر حدوثاً في المناطق الريفية مقارنة مع المناطق الحضرية، وكذلك أكثر حدوثاً بين الأشخاص الأقل تعليماً. وقعت 1762 قضية عنف ضد النساء من كانون

ثاني/يناير إلى آذار/مارس، بناءً على دراسة قام بها المعهد الوطني للصحة العامة (INSP)، كانت سبعون بالمائة من النساء اللواتي تعرضن لسوء المعاملة من العاطلات عن العمل، و 26 بالمائة منهن أميّات. وفي عام 2005، وبناءً على ما أوردهه الحكومة، كانت هناك 7,419 قضية عنف ضد النساء، بما في ذلك 5,178 قضية من "العنف الجسدي"، و 277 قضية اعتداء جنسي، و 1753 قضية "سوء معاملة"، و 34 جريمة قتل، و 176 قضية تحرش جنسي. وبناءً على دراسة في أيلول/سبتمبر 2006 صادرة من مركز البحث الوطني لعلوم الإنسان، أفادت 52 بالمائة من أصل العينة البالغ عددها 13,000 امرأة، أنهن عانين من إساءة جسدية في مناسبة واحدة على الأقل.

ووُقعت أيضاً حالات اغتصاب، سواء من قبل الزوج أو غير الزوج. الاغتصاب من قبل غير الزوج غير قانوني، أما الاغتصاب من قبل الزوج فهو غير محظوظ قانونياً. تتراوح الأحكام بالسجن بالنسبة للاغتصاب من غير الزوج من سنة إلى خمسة سنوات. هناك ضغوطات اجتماعية قوية على المرأة التي تسعى للإنصاف القانوني ضد زوجها بسبب الاغتصاب، وكان هناك تقارير عن نماذج قليلة من تطبيق القانون في هذه الحالات. إلا أن المنظمات المعنية بالمرأة بدأت في كسر الجمود المفروض حول الحديث عن العنف الأسري وعقدت عدة ندوات ومؤتمرات حول الموضوع في 2005 وخلال العام. في كانون ثاني/يناير وأيار/مايو، قامت رابطة "نجمة نساء في شدة" (SOS femmes en detresse)، وهي منظمة محلية غير حكومية للمناصرة والدفاع عن حقوق النساء، بتنظيم ندوتين مرتبطتين بالعنف الجنسي ضد النساء. وفي تموز/يوليو، قامت منظمة "النساء في تواصل" وهي منظمة محلية أخرى غير حكومية معنية بالمناصرة والدفاع عن حقوق الإنسان بتنظيم ندوة على مدار يومين عن العنف ضد النساء. وطيلة العام، قام مكتب الوزيرة المفوضة للشؤون الأسرية والنسائية بعقد مجموعة من الندوات التي أعربت عن إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء.

قامت رابطة نجمة نساء في شدة، و "شبكة وسيلة"، وهي منظمة أخرى محلية غير حكومية، بتزويد المشورة القضائية والنفسية للنساء اللواتي يتعرضن للإساءة. واجهت جماعات حقوق الإنسان صعوبة في جذب الانتباه للإساءة الزوجية كمشكلة اجتماعية هامة، بسبب نظرية المجتمع تجاه هذه القضية. هناك العديد من مراكز الأزمات الخاصة بالاغتصاب والتي تعمل في الدولة، ولكنها تعاني من شح الموارد. وقد أقام قسم المرأة العاملة التابع للنقابة العامة لعمال الجزائر (UGTA) مركزاً استشارياً له رقم هاتف مجاني للنساء اللواتي يعاني من التحرش الجنسي في مكان العمل. ويستقبل المركز عدداً متزايداً من الاتصالات الهاتفية. وخلال ذلك العام، استقبل المركز 1524 اتصالاً بالمقارنة مع 1010 اتصال في العام 2005.

وبناءً على قانون العقوبات، تُعتبر الدعاوى غير قانونية، ولكن المعهد الوطني للصحة العامة (INSP) ومجموعات المناصرة والدفاع عن حقوق المرأة أفادوا بأن الدعاوى كانت مشكلة متباينة. وقد سجلت قوات الدرك الوطنية 330 حالة اعتقال مرتبطة بالدعوى من كانون ثاني/يناير وحتى تشرين أول/أكتوبر.

عقاب التحرش الجنسي هو السجن لمدة تتراوح من سنة إلى سنتين وغرامة قدرها 685 دولار وحتى 1,370 دولار (50000 إلى 100000 دينار). تتضاعف العقوبة مع المخالفات الثانية. وفي العاصمة، هناك على الأقل ما يزيد على عشرة قضايا وردت في الصحافة خلال العام. وفي عام 2005 تمت إدانة العديد من الأشخاص تحت القانون الجديد، ولم يتم توفير أية أرقام حديثة.

تنص المادة 29 من الدستور على المساواة بين النوعين (الذكر والأنثى)، ولكن بعض أوجه القانون وكثير من الممارسات الاجتماعية التقليدية تميز ضد المرأة. يعتمد قانون الأسرة الذي تم تبنيه في 1984، وتم تعديله في شباط/فبراير 2005 بموجب مرسوم رئاسي، بشكل كبير على الشريعة الإسلامية. ويحظر قانون الأسرة على المرأة المسلمة الزواج من غير المسلمين، على الرغم من أنه لا يتم دائماً تطبيق هذه القاعدة. أما التعديلات التي تم إدخالها في شباط/فبراير 2005 على قانون الجنسيّة، فيسمح الآن للمرأة بالزواج من أجنبي وأن تنقل له ولاؤ لادها منه جنسيتها بحسب رغبتها. ولا يحظر قانون الأسرة على المسلمين الزواج من غير المسلمين، وطبقاً للشريعة والقانون المدني، يصبح الأطفال المولودون لأب مسلم مسلمين، بغض النظر عن ديانة الأم.

ووفقاً للتعديلات الجديدة في عام 2005، يمكن للمرأة الحصول على الطلاق إذا كانت هناك خلافات لا يمكن إصلاحها أو إذا حدث أي خرق للبنود الواردة في عقد القرآن، من بين أسباب أخرى. وفي حالة الطلاق، ينص التعديل الجديد على أن تحفظ الزوجة بمسكن الأسرة حتى يصل الأطفال إلى سن 18 سنة. الوصاية على الأطفال يتم إعطائهما عادة للأم، ولكن لا يمكنها اتخاذ قرارات بشأن تعليمهم أو اصطحابهم إلى خارج البلاد دون تصريح من الأب. وفي الممارسة العملية، احتفظ المزيد من النساء ببيت العائلة عندما حصلن على حق الوصاية على أولادهن.

يؤكد قانون الأسرة أيضاً على الممارسات الإسلامية الخاصة بالسماح للرجل بالزواج بأكثر من زوجة، قد يصل إلى أربع زوجات. ولكن وفي الممارسة العملية، من النادر حدوث ذلك (النسبة فقط هي 1 - 2 بالمائة من مجموع حالات الزواج)، وبموجب التعديل الجديد لقانون الأسرة، تم فرض مزيد من القيود على تعدد الزوجات حيث يمكن للمرأة أن تشترط في عقد زواجهما "فقرة تمنع تعدد الزوجات"، ويجب عندئذ على الزوج اللجوء إلى القضاء للحصول على حكم قضائي بالزواج، وهو ما يسهل الحصول عليه عادة. ويمكن للزوجة أن تقدم بدعوى قضائية طلباً للطلاق إذا لم يبلغها زوجها بنيته في الزواج من أخرى قبل أن يقوم بإتمام الزواج الجديد.

التعديلات الجديدة في قانون الأسرة تبطل عملياً ما أوردهه الشريعة الإسلامية بضرورة وجود وصي ذكر (ولي) يوافق على زواج المرأة، وإن كانت موافقة الولي لا تزال معترف بها رسمياً. ما زال بإمكان الولي أن يجري عقد الزواج، ولكن يمكن للمرأة أن تختر أي رجل تريده مثلها مثل الولي.

عانت النساء من التمييز ضدهن في المطالبة بالإرث. وطبقاً للشريعة، يحق للمرأة في التركة جزء أقل مما يحق للأطفال الذكور أو أشقاء الزوج المتوفى. وطبقاً للشريعة الإسلامية، يتم تبرير هذا التمييز بأن دخل الزوج وأصوله مطلوبة للإنفاق على الأسرة، بينما يظل الزوج وأصولها ملكاً خالصاً لها، من حيث المبدأ. بيد أنه من الناحية العملية لا تتحكم المرأة دائمًا في الأصول التي تمتلكها قبل الزواج أو الدخل الذي تكسبه بنفسها. ولا تستطيع الزوجات دون سن 18 عاماً السفر إلى الخارج دون إذن من أزواجهن. ويمكن للمرأة المتزوجة الحصول على القروض التجارية واستخدام مواردتها المالية الخاصة. وبناءً على معلومات المركز القومي للسجلات التجارية، يوجد 93,328 امرأة تملك مصلحة تجارية خاصة بها. كان هناك حوالي مليوني امرأة عاطلة عن العمل في الجزائر.

وبالرغم من النصوص الدستورية والقانونية التي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة، لا تزال النساء من الناحية العملية يواجهن التمييز ضدهن في التوظيف. وقد أعلنت قيادات المنظمات النسائية أن انتهاكات التمييز ضد المرأة شائعة.

كانت الضغوط الاجتماعية الملقاة على النساء اللواتي يحاولن الحصول على التعليم العالي أو المستقبل المهني أكبر في المناطق الريفية منها في مناطق الحضر الرئيسية. كانت نسبة الخريجين بشهادة المرحلة الثانوية بين الإناث أعلى منها بين الذكور. وبناءً على الإحصائيات التي تم نشرها في 2 أيار/مايو من قبل الوزيرة المفوضة للشؤون الأسرية والنسائية، تشكل النساء 60 بالمائة من العاملين في الحقل الطبي، و55 بالمائة في حقل الإعلام، و30 بالمائة في المستويات العليا من مهنة القانون، وأكثر من 60 بالمائة في مهنة التعليم. ومن بين 7,7 مليون عامل، هناك 1,4 مليون امرأة، مما يمثل فقط نسبة 18 بالمائة من القوى العاملة. يمكن للنساء أن يمتلكن مشاريعهن التجارية، وأن يدخلن في عقود، وأن يتبعن المهن المختلفة كتلك التي يقوم بها الرجال. توجد الآن في المجلس الأعلى للقضاء قاضيتان من أصل 18 عضواً في المجلس، عين إدراهما الرئيس بوتفليقة وتم انتخاب الأخرى من قبل زملائها. بالإضافة لذلك، تشكل النساء 55 بالمائة من القضاة، وكان 50 بالمائة من صف القضاة الجديد في 2005 من النساء، كما تشغل النساء مناصب في كافة مستويات النظام القضائي. وفي عام 2005، بدأت وزارة الداخلية بإضافة المزيد من النساء لقوة الشرطة ووضعت امرأة واحدة على الأقل في كل دائرة لمساعدة النساء في دعوى الإساءة التي قدمتها. استمرت هذه السياسة خلال العام كجزء من إستراتيجية الوزارة المدرجة حالياً حتى نهاية 2009.

في تموز/يوليو، قامت وزارة الشؤون الدينية ووزارة الصحة بإطلاق سلسلة من ندوات التدريب للأئمة والمرشدات من أجل معالجة القضايا الاجتماعية والصحية، بما في ذلك مرض وفiroس نقص المناعة المكتسبة بالإيدز. وكجزء من البرنامج، تم توزيع 100 نسخة على الحاضرين من الدليل القومي عن الإسلام والإيدز.

وبناءً على الدراسة التي أجرتها مركز الحوت في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، تبلغ نسبة البطالة بين النساء 17,5 بالمائة، بالمقارنة مع 14,9 بالمائة بين الرجال.

الأطفال

تلزم الحكومة بوجه عام برفاية حقوق وصحة وتعليم الأطفال. وإساءة معاملة الأطفال أمر غير قانوني ولكنها ظلت تمثل مشكلة. أشارت المنظمات غير الحكومية التي تتخصص في رعاية الأطفال إلى حوادث متكررة من العنف العائلي ضد الأطفال، والتي عزتها تلك المنظمات إلى "ثقافة العنف" التي تطورت منذ الصراع المدني في التسعينيات من القرن الماضي والتفكك الاجتماعي الناتج عن انتقال العائلات الريفية إلى المدن هرباً من عنف الإرهاب. وفي نيسان/أبريل 2005، أفاد المعهد الوطني للضمان الاجتماعي (INPS) بأنه في 2004، تمت الإساءة إلى 4554 طفل لا تزيد أعمارهم عن السادسة عشر، وكان من بينهم 2,306 أدخلوا إلى المستشفيات بسبب إصابات ناتجة عن الإساءة، وكان هناك 1,386 من ضحايا الإساءة الجنسية و 53 ضحايا سفاح القربي. افترض الخبراء أن الكثير من القضايا لم يتم الإبلاغ عنها بسبب التحفظ العائلي.

وبناءً على تقارير صحفية، بقي الأطفال ضحايا للهجمات الإرهابية. في كانون ثاني/يناير، وشباط/فبراير، ونيسان/أبريل، وبناءً على التقارير الصحفية، كانت هناك حوادث ترتبط بخطف

واغتصاب الفتيات من قبل الإرهابيين. وفي أيار/مايو، تم العثور على جثة 22 طفلاً في ولاية جيجل. وقد زُعم بأنه قد تم استخدامهم كدروع بشرية من قبل الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC). وفي تموز/يوليو عُثر في بويرة على جثة فتاة صغيرة، زُعم أن الإرهابيين قطعوا رأسها. لم تتبَّنَ الجماعات الإرهابية المسؤولة عن أيٍ من تلك الحوادث.

توفر الحكومة التعليم المجاني للأطفال حتى نهاية التعليم الثانوي. التعليم المجاني إجباري حتى سن 16 سنة. وبناءً على الأرقام التي قدمتها وزارة التعليم القومي، فقد أتم 98 بالمائة من الأطفال الصف التاسع. وقد حصل الذكور والإناث بشكل عام على نفس التعليم، إلا أن هناك زيادة بسيطة في احتمالية ترك الإناث المدرسة في المناطق الريفية بسبب الأحوال المالية للأسرة، وقد تم إعطاء الأولوية غالباً في التعليم.

وفرت الحكومة الرعاية الطبية المجانية لكل المواطنين، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة وعلى الرغم من أن غالبية المنشآت كانت أولية.

أجبرت الضرورة الاقتصادية الكثير من الأطفال على اللجوء إلى العمل غير الرسمي مثل البيع في الشوارع (أنظر إلى القسم 6. د.).

المتاجرة بالبشر

لا يحظر القانون المتاجرة بالبشر، والدولة هي محطة انتقالية ونهائية للرجال، النساء، والأطفال من أفريقيا جنوب الصحراء وأسيا، تتم المتاجرة بهم من أجل العمالة القسرية، والاستغلال الجنسي. لم تعرف الحكومة بوجود مشكلة المتاجرة بالبشر. وبناءً على ما أفادت به الحكومة، وفي ظل غياب قوانين محددة ضد المتاجرة بالبشر، هناك قوانين أخرى ضد الهجرة غير الشرعية والدعارة والعمالة القسرية تُستخدم لفرض معايير مكافحة المتاجرة بالبشر. لم تكن هناك مؤشرات على تورط الحكومة في المتاجرة بالأشخاص.

ظهرت الدعارة القسرية والخدمة المنزلية الاسترقاقية للمهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا جنوب الصحراء أثناء انتقال المهاجرين عبر البلاد بحثاً عن فرص اقتصادية في أوروبا. لا توجد تقديرات إحصائية عن حدة مشكلة المتاجرة بالبشر. ولم تكن هناك برامج حكومية لمساعدة الضحايا أو أية حملات للتوعية بالمتاجرة بالأشخاص.

في أيلول/سبتمبر 2005، حصل 10 من أفراد خفر السواحل على أربعة أيام من التدريب الخاص بالوقاية من التهريب والمتاجرة بالبشر.

المعوقون

يكفل القانون الرعاية الطبية للمعاقين، وخاصة الأطفال، ولكن هناك تمييزاً مجتمعياً واسع الانتشار ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. لا يُحِرّم القانون التمييز ضد المعاقين في العمل والتعليم والوصول إلى الرعاية الصحية، أو تدابير للحصول على خدمات أخرى من قبل الدولة. لم تفرض الدولة تجهيز المباني أو الخدمات الحكومية بسبيل الدخول الخاصة بالمعاقين. تجاهلت المشاريع العامة في تخفيضها لحجم القوى العاملة لديها قانون 2002 الذي يفرض عليها الاحتفاظ بنسبة 1 بالمائة من

الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة. وفـر الضمان الاجتماعي دفعات للمعدات الطبية الخاصة بتمويل العظام، كما حصل بعض المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الصحي على دعم مالي حكومي محدود. قدمت وزارة الضمان الوطني الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية، ولكن وبالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية فإن هذا الدعم المالي شكل نسبة صغيرة فقط من ميزانيتهم تعادل 2 بالمائة. وقد استمرت وزارة الضمان الوطني بالقول أن هناك 2,5 مليون معوق في البلاد. ولكن، وبناءً على اتحاد جمعيات المعاقين (FAHM)، يوجد حالياً ثلاثة ملايين معوق في البلاد.

مساوٍ مجتمعية أخرى وتمييز

بسبب الضغوطات الاجتماعية والدينية، يعتبر الإيدز مرضًا مخزيًا في الجزائر. وبناءً على إحصائيات أصدرتها وزارة الصحة في كانون أول/ديسمبر ، يوجد 2,092 مواطنًا يحملون فيروس الإيدز. وخلال العام، أطلقت وزارة الصحة حملة الوقاية من الإيدز، مركزة على الحاجة على تجنب التمييز، وخاصة في أماكن العمل، ضد المصابين بمرض الإيدز أو الحاملين للفيروس.

القسم 6 – حقوق العمال

أ- حق تكوين النقابات والانضمام إليها

يسمح الدستور للعمال أن يكونوا وينضموا إلى النقابات حسب رغبتهم، ولكن يتبعين على العمل أن يحصلوا على موافقة الحكومة لتكون النقابة. يستوجب القانون الخاص بنقابات العمال من وزارة العمل أن توافق أو لا توافق على طلب تشكيل الاتحاد في مدة أقصاها ثلثة أيام وأن تسمح بتكوين نقابة مستقلة. ولكن، يمكن للحكومة أن تقوم بإلغاء الصفة القانونية للنقابة إذا قررت أن أهدافها تتعارض مع نظام المؤسسة القائم أو النظام العام أو الأخلاق الحميدة أو القوانين أو التنظيمات السارية. لم تكن هناك آلية قانونية على حقوق العمال في الانضمام إلى النقابات. وتقريراً، كان حوالي ثلثي القوى العاملة جزءاً من النقابات. يوجد اتحاد كونفدرالي واحد وهو الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA). يشمل هذا الاتحاد النقابات الوطنية التي تتخصص حسب القطاع.

يحظر القانون أن يميز أصحاب العمل ضد أعضاء النقابات ويقدم آلية لفض شكاوى الاتحادات المهنية من ممارسات أصحاب العمل المناوئين للعمل النقابي، كما يتيح القانون للنقابات تجنيد الأعضاء للانضمام للاتحاد. وبالرغم من أن النقابات يمكنها أن تكون وتتضمن إلى اتحادات فدرالية وكونفدرالية، إلا أنه وفي الممارسة العملية فإن محاولات النقابات الجديدة تكوين اتحادات فدرالية أو كونفدرالية تمت عرقلتها من خلال مناورات إدارية. وقد حاول الإتحاد الكونفدرالي المستقل للنقابات منذ العام 1996 تنظيم النقابات المستقلة دون جدوى واستمر في العمل دون وضع رسمي. ويسمح القانون للنقابات بالارتباط بالهيئات العمالية الدولية وإقامة علاقات مع مجموعات العمل الأجنبية. ومثال ذلك أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين عضو في الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرية، بيد أن القانون يحظر على النقابات الارتباط بالأحزاب السياسية، كما يحظر على النقابات تلقى التمويل من مصادر أجنبية. وللمحاكم سلطة حل النقابات التي تمارس أنشطة غير قانونية.

ب- حق التنظيم والتفاوض الجماعي

ينص القانون على حق الإضراب، وقد مارس العمال هذا الحق عملياً، مع مراعاة بعض الشروط. كما ينص القانون على حق النقابات في التفاوض الجماعي، وتتيح الحكومة ممارسة هذا الحق عملياً للاتحادات المصرح لها. ولكن بموجب حالة الطوارئ، يمكن للحكومة أن تطلب من عمال القطاعين العام والخاص الاستمرار في العمل إذا كان الإضراب غير مصرح به أو غير قانوني. وطبقاً لقانون العلاقات الصناعية، يمكن للعمال الإضراب فقط بعد 14 يوماً من جهود التسوية أو الوساطة، التي يلزم القانون إجراءها. وفي بعض المواقف، عرضت الحكومة الوساطة في النزاعات. وينص القانون على أن القرارات التي يتم التوصل إليها من خلال الوساطة ملزمة للطرفين، وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق من خلال الوساطة، يمكن للعاملين الإضراب بصورة قانونية بعد التصويت على ذلك بالاقتراع السري. ولابد من المحافظة على حد أدنى من الخدمات العامة أثناء الإضرابات التي يقوم بها العاملون في قطاع الخدمات العامة.

ينص القانون على ضرورة الحصول على تصريح مسبق من الحكومة ل القيام بالمسيرات والمظاهرات والإضرابات العامة. وقد حدثت إضرابات وتجمعات على مدار العام في قطاعات مختلفة بما فيها قطاعات البناء والصحة والموانئ والتعليم والجمارك. لا يزال الحظر على المظاهرات والمسيرات في العاصمة الجزائر والذي صدر في عام 2001، ساري المفعول.

لا توجد مناطق تجهيزات الصادرات.

ج - حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر الدستور كافة نماذج العمالة القسرية أو الإلزامية، بما في ذلك الأطفال، ولكن وردت تقارير من وزارة العمل بوجود مثل هذه الممارسات (أنظر إلى القسم 5).

د - حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

السن الأدنى للتوظيف هو 16 عاماً، باستثناء الوظائف التدريبية. ومن أجل أن يكون الشخص متدرباً، يجب أن يحصل على موافقة من الوصي القانوني. يحظر القانون تشغيل القاصرين في أعمال خطيرة أو غير صحية أو مؤذية، أو العمل الذي يُعتبر غير مناسب لاعتبارات اجتماعية أو دينية. ذكرت وزارة العمل في 20 شباط/فبراير أن 95 شخصاً فقط من "العاملين صغار السن" تم تحديدهم أثناء الزيارات التي قام بها مفتشو العمل في 5,847 شركة. تقوم وزارة العمل بإنفاذ القوانين الخاصة للحد الأدنى من السن المطلوب عن طريق زيارات تفقدية مفاجئة لشركات القطاع العام، ولكنها لا تقوم بإنفاذ القوانين ذات الصلة بشكل ثابت في القطاع الزراعي أو الخاص.

في عام 2005، أفادت وزارة العمل أن معدل مشاركة الأطفال في قوى العمل هو 0.56 بالمائة. إلا مجموعة محلية غير حكومية اسمها "فورم" (Forem)، تدير مجموعة لمراقبة حقوق الأطفال يموّلها الاتحاد الأوروبي، شركت في هذا الرقم. وبناءً على ما أفادت به هذه المجموعة، وفي الولايات الثمانية الأكثر ازدحاماً، هناك ستة بالمائة من الأطفال في سن العاشرة وما دون يشاركون في القوى العاملة، بينما يشارك 63 بالمائة من الأطفال من سن 13 وحتى 16. كما وجدت الدراسة أن الأطفال يعملون في ساعات متعددة في ورش عمل صغيرة، وفي مزارع عائلية، وخاصة في المهن غير الرسمية حيث ينحدر الأطفال من عائلات فقيرة ويتم تشغيلهم لأسباب اقتصادية.

هـ - شروط العمل المقبولة

الحد الوطني الأدنى للأجور، وهو 140 دولاراً (10000 دينار) شهرياً، لم يوفر معايير مقبولة للمعيشة بالنسبة للعامل والعائلة. كان المفتشون في وزارة العمل مسؤولون عن ضمان الانصياع للقواعد الخاصة بالحد الأدنى من الأجور، ولكن لم يتم فرض القانون بشكل ثابت.

كان العدد المعياري لساعات العمل في الأسبوع هو 37.5 ساعة، مع استراحة واحدة لمدة عشر دقائق وساعة واحدة للغداء. يحصل العاملون الذين عملوا لفترات تتعذر ساعات العمل القياسية الأسبوعية على أجر أعلى بناءً على مقياس متحرك يبدأ بدفع ما قيمته ساعة ونصف من العمل مقابل كل ساعة فعلية إلى ضعف الأجر مقابل الساعة الواحدة، وذلك حسب ما إذا كانت الساعات الإضافية قد تم شغلها في يوم عمل عادي، أو عطلة نهاية الأسبوع، أو عطلة رسمية.

يحتوي القانون على معايير خاصة بالسلامة، ومعايير مهنية وصحية تم تطويرها بشكل جيد، إلا أن مفتشي وزارة العمل لم يقوموا بفرض هذه القواعد بشكل فعال. لم ترد أي تقارير عن عمال تم طردهم لأنهم أبعدوا أنفسهم عن العمل في ظروف خطيرة. ولأن العمالة كانت عادة تعتمد على العقود المفصلة، فإن العمال نادراً ما يتعرضون لظروف غير متوقعة في مكان العمل. وإذا ما تعرضوا فعلاً لمثل تلك الظروف، يمكنهم أولاً محاولة إعادة التفاوض بشأن عقد التوظيف، وإذا فشل هذا الإجراء، يمكن اللجوء إلى المحاكم. إلا أن الطلب الشديد على الوظائف في الجزائر يعطي الميزة إلى أصحاب العمل الذين يحاولون استغلال العاملين.